الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة خميس مليانة

معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

تطوّر الحركة الوطنية التونسية ودورها في مواجهة الحماية الفرنسية (1919-1904)

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص الظاهرة الإستعمارية في الوطن العربي

إعداد الطالبتين:
1- حسيبة طيبوني
2- نور الهدى زوبة

تحت إشراف الأستاذ:
* بليلة عبد اللطيف

السنة الجامعية:2015/2014

شكر وتقدير

قال الله تعالى:

﴿ لإِ نْ شَكَر ْتُمْ لأَ زِيدَّنَكْمْ ﴾ صدق الله العظيم

نحمد المولى عز وجل على توفيقه لنا

في إنجاز هذا العمل حمدا يليق بجلاله وعظمته

الحمد والشكر لله الواحد الأحد أو لاًأخير ا

و عملا بقوله – صلى الله عليه وسلم-
:"من لا يشكر الناس، لا يشكر الله عز وجل".

نتقدم بجزيل الشكر

إلى الأستاذ المشرف بليلة عبد اللطيف

على حسن إشرافه وتوجيهاته القيمة التي قدمها لنا.

إلى جميع الأساتذة عبر جميع مراحل الدراسة

دون نسيان معروف كلّ من ساندنا

من قريب أو بعيد، وساهم في إثراء بحثنا .

إلى كل هؤلاء شكرا

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى نبيّ الرحمة ونور العالمين.....إلى سيّدنا محمد خاتم المرسلين

إلى كلّ من في الوجود بعد الله ورسوله

إلى نجمتي الوضاءة .....أمي الغالية

إلى من علّمني العطاء بدون انتظار

إلى من احمل اسمه بكلّ إفتخار.....والدي العزيز

إلى الروح التي سكنت روحي ....زوجي الحبيب

وإلى كلّ أفراد عائلته وخاصة دليلة

إلى رياحين حياتي... سماح زولة

إلى من بوجودهم أكون أنا ..... ويكون لحياتي معنى

إلى إخوتي .....أمين عبد الحق وليد

حسيبة

الإهداء

إلى سيد الخلق رسولنا الكريم سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء

إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى .....والدتي العزيزة

إلى من أحمل اسمه بكل فخر

للذي دفعني إلى طريق النجاح وعلمني ان ارتقي سلم الحياة

بحكمة وصبر....والدي العزيز

إلى من يجمع بين سعادتي وحزني

وكان عوني وسندي "زوجي الغالي"

إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة إخوتي .

اهدي هذا العمل المتواضع

نور الهدى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البسملة

الشكر

الإهداء

مقدمة 1

الفصل التمهيدي: الأوضاع العامة في تونس قبل 1919م

مدخل :.....6

المبحث الأول: الوضع السياسي:.....8

المبحث الثاني: الوضع الإقتصادي 13

المبحث الثالث: الوضع الاجتماعي والثقافي 19

الفصل الأول: بوادر نشأة الحركة الوطنية التونسية

المبحثالأوّل:الحركة الفكرية وتأثيراتها. 22

أ- على المستوى الثقافي 22

ب-على المستوى الإجتماعي: 25

المبحث الثاني: حركة الشباب التونسي 27

أ-حزب تونس الفتاة:.....28

ب- موقف الباي 29

ج- ردود فعل سلطة الحماية 30

المبحث الثالث: نشاط الوطنيين التونسيين 33

أ_على المستوى الداخلي 33

ب- على المستوى الخارجي: 40

الفصل الثاني: التنظيمات السياسية للحركة الوطنية التونسية

المبحثالأوّل: تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي 44
أ- ظروف تأسيس الحزب التونسي 44
ب- نشاط أحمد السقا وعبد العزيز الثعالبي: 46
ج- تأسيس الحزب التونسي 49
المبحث الثاني: قانون الحزب الحر الدستوري التونسي..... 49
أ- برنامجه: 49
ب - هياكل الحزب 52
ج - النظام الإداري للحزب 54
المبحث الثالث: نشاط الحزب الدستوري التونسي وردود الفعل الوطنية والأجنبية 56
أ- نشاط الحزب 56
ب- ردود الفعل الوطنية والأجنبية : 59

الفصل الثالث:التطورات السياسية للحركة الوطنية التونسية

المبحث الأول: الانشقاق داخل الحزب الدستوري التونسي 64
أ- مؤتمر نهج الجبل 65
ب- نتائجه 66
المبحث الثاني: تأسيس الحزب الدستوري الجديد ونشاطه. 69
أ-إرساء أسس العمل المباشر والمؤطر 70
ب-مظاهر الصمود الوطني 1934م-1939م: 75

خاتمة 82

قائمة البيبليوغرافيا

الملاحق

مقدمة

إنّ الحركة الوطنية التونسية هي عبارة عن ردّ فعل مقاوم، ظهر كنتيجة للتواجد الفرنسي الذي سيطر على البلاد منذ توقيع معاهدة الباردو 12 ماي 1881 م،والتي تمّ بموجبها فرض الحماية الفرنسية على البلاد التونسية ،التي دفعت شعب تونس إلى أن يعيش تجربة امتحان عسير،مارس طقوسه استعمار ادماجي شر س، قام بفرض وجوده على أرضها بينما همّش شعبها وأنكر وجوده وهضم حقوقه، ولذلك كان على هذا الشعب أن يدخل في معركة ضارية واجه من خلالها المشاريع الإستعمارية الرامية إلى خلخلة الشخصية التونسية، وتفكيك قواعد هوّيتها الوطنية، وهذا ما ولّد ردّ فعل تلقائي تمثّل في تنظيم حركة وطنية مجابهة، ظهرت بصفة سريعة، تميّزت بالإستمرار بالرغم من ركودها في بعض مراحل الحركة الوطنية التي ظهرت شيئا فشيئًا وعلى أسس جديدة قد برهنت على وجودها قبل الحرب العالمية الأولى وتجذرت بعدها حيث تبلورت الأفكار السياسية واتضحت المطالب الوطنية بعد ظهور الأحزاب السياسية التي أعطت دفعا قويا للكفاح السياسي من خلال قوة برامجها وأصالة ثقافة قادتها الذين عمدوا على انتهاج العمل السياسي المنظم والمؤطر .

من هذه الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، و فرضت وجودها على الساحة الوطنية والدولية، نذكر الحزب الدستوري التونسي، ذي بلغت فيه الحركة الوطنية التونسية ذروتها القصوى، نظرا لما تميّز به تاريخها من أحداث سياسية هامة شكّلت بالنسبة لنا موضوعا جديرا بالبحث والدراسة لأسباب نذكر منها:

- عدم ايفاء الدراسات المعاصرة للموضوع حقه على أتمّ وجه .
- الرغبة الشخصية في التعمق في دراسة تاريخ الحركة الوطنية وظروف ظهورها وأسباب تطورها تبعا للتسلسل التاريخي للأحداث السياسية ومجرياتها .
- الرغبة الذاتيةفي كشف الغموض وإزالة الإلتباس عن بعض الحقائق التاريخية لمسار الحركة الوطنية التونسية وتطوّرها .
- عدم تطرق الدراسات السابقة للموضوع، على مستوي جامعتنا، كان من أبرز الأسباب التي دفعتنا الى تقديم موضوع جديد ،وتسجيله في رسالتنا على شكل دراسة مفصّلة

لحركة وطنية سياسية، قمنا من خلالها بالتعريف بقضية تاريخية لا تختلف أحداثها كثيرا عن القضية الجزائرية، التي واجهت نفس العدو، ولقِيَت نفس المصير.

تكمن أهمية الموضوع في كونه يغوص في تاريخ الحركة الوطنية التونسية وتفاصيلها، حيث أنّه يبحث عن كلّ الحقائق التي تتعلّق بها ابتداءاً من الإرهاصات الأولى لنشأتها إلى التنظيمات السياسية وأهم نشاطاتها وأسباب تطوّرها، وباختصار كل أحداثها ومجرياتها .

تتمحور إشكالية البحث حول تحديد مراحلتطوّر الحركة الوطنية التونسية، وتتعلّق بالدور الذي مارسته في إطار مواجهة الحماية الفرنسية بداية من 1904 إلى 1939م.

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التي طرحت على النحو التالي:

- ما هي الإرهاصات الأولية للحركة الوطنية التونسية ؟ وفيم تمثّلت أهم مظاهرها؟
- ما هي ظروف ظهور التنظيم السياسي خلال فترة العشرينات ؟ وهل كان عملا مباشرا ومخطط له مسبقًا ؟
- ما هيأسباب تطوّر الحركة الوطنية خلال فترة الثلاثينات؟ وفيما تمثّلت مظاهر تجذّرها ؟ وبما تميّز نشاطها ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات كان علينا الإلتزام بحدود البحث التاريخية التي تعود خلفيتها الى بلية التواجد الفرنسي بتونس،لكنّ ما تقيّدنا به في الدراسة هو التركيز على ردود الفعل المقاومة لهذا التواجد، والتي بدأت تبرز بشكل علني بداية من تاريخ 1904م ،الى غاية ظهر التنظيمات السياسية وتطورّ ها، واقتصرنا في الدراسة على الفترة الممتدة فيما بين الحربين .

وقد اعتمدنا المنهج التحليلي لإبراز نشاط الحركة الوطنية ومظاهر تطوّرها، وكذلك تحليل المواقف الأجنبية والوطنية، وردود فعل الطرفين اتجاه هذا العمل السياسي الذي تزعمته النخبة التونسية المثقفة .

واعتمدنا كذلك على المنهج التاريخي الوصفي حين استعرضنا مختلف الأحداث، والوقائع التاريخية السياسية حسب تسلسلها وتشعبها وتأثيرها.

ولتنظيم العمل إرتأينا إتباع خطة قسّمناها إلى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاث فصول رئسية وخاتمة، وكل فصل قسّمناه إلى مجموعة من العناصر، حيث أنّ الفصل التمهيدي الذي أدرجناه تحت عنوان: الأوضاع العامة لتونس قبل 1919م، قد قسّمناه إلى ثلاث مباحث أساسية، فتناولنا في المبحث الأول الوضع السياسي لتونس قبل 1919م ،أمّا المبحث الثاني فقد تطرّقنا فيه الى الوضع الاقتصادي، في حين خصّصنا المبحث الثالث إلى دراسة الأوضاع الثقافية والإجتماعية التي ميّزت تونس في هذه الفترة.أمّا الفصل الأول فخصّصناه لدراسة بوادر نشأة الحركة الوطنية التونسية، لذلك قمنا بتقسيمه هو الآخر الى ثلاث مباحث، كان أول مبحث يتمثّل في تأثير الحركة الفكرية على المستوى الثقافي و الإجتماعي، بينما خصصنا المبحث الثاني لحركة الشباب التونسي، التي أسست حزب تونس الفتاة،و الذي تأثّر كثيرا بأفكار ومبادئ حركة تركيا الفتاة، أمّا المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى نشاط الوطنيين السياسي والعسكري وعملهم على المستوى الداخلي والخارجي. وبعدها انتقلنا مباشرة إلى الفصل الثاني الذي أدرجناه تحت عنوان التنظيمات السياسية للحركة الوطنية التونسية، و قسّمناه إلى ثلاث مباحث أساسية ومهمّةكان أوّلها يتحدّث عن تأسيس الحزب الدستوري الحر التونسي الذي تطرّقنا فيه إلى ظروف تأسيسه ونشاط أعضائه ودورهم في التعريف بالقضية التونسية ومحاولة كسب تأييد لها، أمّا المبحث الثاني فتناولنا فيه قانون الحزب الذي تطرّقنا فيه إلى برامج الحزب وهياكله ونظامه الإداري، بينما تعرّضنا في المبحث الثالث إلى نشاط الحزب على المستوى الداخلي والخارجي، وردود الفعل الوطنية والأجنبية اتجاهه. وفيما بعد قمنا بدراسة تطوّر الحركة الوطنية التي خصّصنا لها الفصل الثالث والأخير من بحثنا، وارتأينا تقسيمه إلى مبحثين، تحدّثنا في العنصر الأول عن الإنشقاق الحاصل في الحزب الدستوري التونسي ودوره في تأسيس حزب وطني جديد، بينما تناولنا في العنصر الثاني تأسيس الحزب الجديد وأهم نشاطاته. وفي الخاتمة حاولنا استنتاج أهم الأحداث التي توصلنا إليها من خلال الدراسة.

ومن أجل الإلمام بالموضوع من كل جوانبه، استعنّا في بحثنا بمجموعة من المصادر التي ساهمت في إثراء بحثنا، نذكر من أهمّها:

-تونس الشهيدة لعبد العزيز الثعالبي: هو من أهم المصادر التي اعتمدنا عليها في دراسة تأسيس الحزب الدستوري التونسي، وفقا للتسلسل التاريخي للأحداث.

-الجزء الأوّل من حياة كفاح لأحمد توفيق المدني: هو أيضا من المصادر الذي اعتمدنا عليها خاصة في دراسة قانون الحزب الدستوري ونظامه الإداري.

وبالإضافة إلى هذا، فقد استندنا إلى مجموعة من المراجع كان من أهمّها :

- دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية(1919-1934) ليوسف مناصرية لقد كان هذا الكتاب مرجعا أساسيا لنا في البحث، حيث اعتمدنا عليه في دراسة الأوضاع العامة لتونس خلال فترة الحماية، وكذلك اعتمدنا عليه في تأسيس الحزب الدستوري القديم والجديد.

لقد واجهنا خلال انجاز هذا البحث العديد من الصعوبات والعقبات التي حالت عائقا في طريقنا، نذكر منها قلّة المادة العلمية، وصعوبة الحصول عليها وإن وُجدت تميّزت بالتقصير في إيفاء الموضوع حقّه الكامل، لكنّنا حاولنا تذليلها أمام الإرادة في إتمام ما بدأنا فيه .

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفّقنا في إنجاز هذا البحث ،وإعطاء هذا الموضوع حقّه من الدراسةوإن بدر منّا أيّ تقصير فعزاؤنا أنّنا منحنا هذه المذكرة كلّ وقتنا ، وجعلناها خالصة لوجه الله تعالى .

الفصل التمهيدي:

الأوضاع العامة في تونس قبل 1919م.

المبحث الأول : الوضع السياسي

المبحث الثانـي: الوضع الإقتصادي

المبحث الثالث : الوضع الثقافي والإجتماعي

مدخل :

لقد تطلعت فرنسا لإحتلال تونس حرصا على حماية مركزها في الجزائر وإستثمار مواردها الزراعية والمعدنية ونظرا لأهميتها الإستراتيجية وسيطرتها على طرق المواصلات البحرية في البحر المتوسط واستغلت الأزمة المالية وتراكم الديون الأجنبية على تونس فأخذت تتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد بحجة حرصها على مصالح تونس.[1]

ولقد بدأت المسألة التونسية تدخل في إطار السياسة الفرنسية منذ احتلال الفرنسيين للجزائر سنة 1830م وأخذت الأوضاع في تونس هذا الجار الملاصق للجزائر تثير اهتمام الفرنسيين فأصبح إبعاد أي نفوذ آخر تحاول أن تمارسه أية قوة أجنبية أخرى من أهم أسس السياسة الفرنسية[2] .حيث أولت فرنسا اهتماما خاصا لتونس الذي عدتها امتداد للجزائر من الجهة الشرقية وأخذت فرنسا تخلق الذرائع لاحتلال تونس فكانت المشاكل على الحدود الجزائرية–الفرنسية[3]هي التي أعطت الحجة لفرنسا في حشد قواتها العسكرية للدخول إلى الأراضي التونسية.[4]

والملاحظ أن المناوشات على الحدود بين القبائل التونسية والجزائرية لم تكن وليدة شهر مارس 1881م بل تعود إلى زمن بعيد حيث سجلت سلطات الجزائر ما لا يقل عن 2380 حادثة فيما بين 1870م وسنة 1881م أي بمعدل 200 حادثة في السنة وهكذا تبين

---

[1] محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، د ط، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،1979م، ص 70.

[2] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1977، ص 302.

[3] محمد عصفور سلمان،الحماية الفرنسية على تونس 1881الموقف العثماني الأروبي منها، مجلة ديالي ، ع56،العراق،2012م .ص1.

[4] وغل ما يقارب 300 شخص من قبائل الخمير إلى داخل حدود الجزائر للانتقام لأحد أفراد قبيلتهم وقام الفرنسيون بالاحتجاج لدى باي تونس محملين إياه مسؤولية الحادث.انظر:المرجع نفسه، ص4.

حكومة الجمهورية الفرنسية التي لم تعر هذه المسألة أي اهتمام إلا عندما أقرت العزم على بسط حمايتها على البلاد التونسية.[1]

وفي سنة 1881م دخلت فرنسا البلاد التونسية عسكريا ففرضت عليها معاهدة حماية في 12 ماي ثم استكملت السيطرة الترابية رغم مقاومة التونسيين وأنجز هذا الدخول على أسباب منها مظاهر الأزمة في تونس وقد لازمت المقاومة أطوار الحملة العسكرية.[2]

وتعتبر تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي وقد استهدف يول فيرك مبتدع هذا النظام أمرين. الأول وهو إسكات المعارضة الدولية والثاني هو إقناع المعارضة الداخلية بأن الحكومة لن تتورط في أعباء مالية جديدة لأن من مميزات الحماية أنها تحمل الدولة المحمية نفقات الاحتلال وجميع ما يترتب على الإصلاحات الإدارية الاقتصادية المفروض إدخالها بواسطة الدولة الحامية.[3]

وقد أعطت معاهدة باردو هذه لفرنسا حق الإشراف على الشؤون العسكرية والخارجية والمالية على تونس. وعين وزير مقيم فرنسي يتولى الشؤون بين الباي والحكومة الفرنسية وأصبحت الحماية أمرا واقعا ووافق الباي في ميثاق المرسى في الثامن من تموز/يوليو 1883م على البدء في إجراء إصلاحات إدارية وقضائية ومالية التي ترى فرنسا إنما تفيد البلاد وأصبحت سلطة الباي إسمية أما السلطة الفعلية فهي للمقيم الفرنسي العام والخاضع

---

[1] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية على تونس،تعريب:عمر بن ضو، سراس للنشر، تونس، 1986م، ص 40.

[2] خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ، د.ط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م، ص7.

[3] عز الدين معزة،فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص100.

لوزارة الخارجية الفرنسية[1] وقد حاولت الحكومة الفرنسية أن تخدع الشعب التونسي، فأعلنت أن معاهدة باردو إنما هي معاهدة للصداقة والوفاق وحسن الجوار بين تونس وفرنسا وبدأت فرنسا في العمل فورا على تثبيت أقدامها في البلاد باحتلال المواقع المنيعة.[2]

بعدما سقطت البلاد التونسية سنة 1881م، تحت سيطرة فرنسا التي امتدت امبراطوريتها من قبل ذلك التاريخ إلى الجزائر المجاورة، إضطر بايات تونس الذين كانوا يتمتعون باستقلالية واسعة النطاق إلى تسليم الإدارة الفعلية إلى ممثلي الجمهورية الفرنسية بتونس بحكم معاهدة باردو، حيث نتج عن هذه المعاهدة عدة أوضاع فرضتها الحكومة الفرنسية على الباي والشعب التونسي.

المبحث الأول: الوضع السياسي:

لقد فرضت الحماية الفرنسية على تونس بمقتضى معاهدة باردو[3] الذي وقعها الباي محمد الصادق. بينما كانت الجيوش تحاصر قصره (السعيد) وتنص هذه المعاهدة على أن الاحتلال الفرنسي لتونس إنما هو إحتلال مؤقت يزول متى اتفقت السلطتان العسكريتان الفرنسية والتونسية على أن الأمن قد استتب في البلاد والواقع أن سلطة الحماية قد جردت الباي من جميع صلاحياته التشريعية والتنفيذية وتلك بتأويلها نصوص المعاهدات طبقا

---

[1] مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004 م، ص 50.

[2] زهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، د ط، دار النهضة العربية، بيروت ، دت ،ص465.

[3] معاهدة باردو: هذه المعاهدة التي وقعها باي تونس محمد صادق والجنرال بريار من طرف الحكومة الفرنسية لمزيد من التفاصيل عن هذه المعاهدة ،أنظر: خليفة الشاطر و آخرون، مرجع سابق ص50.انظر الملحق رقم 1.

لأوامر لاحقة يتخذها المقيم العام الفرنسي بتونس فصار الباي يوقع على الأوامر دون أن يستشار في صياغتها.[1]

بعدما وطدت فرنسا أقدامها في تونس وقضت على النظام البرلماني وجعلت السلطة التشريعية بيد الباي على أن لا تنفذ المراسيم التي يصدرها إلا بعد مصادقة المقيم الفرنسي العام وقد أوجدت فرنسا مجلس الشورى ويضم 36 عضوا فرنسيا و6 أعضاء تونسيين يعينهم المقيم العام.[2]

وبالتالي نلاحظ أن صلاحيات الباي الذي هو رئيس الدولة والحكومة بالقطر التونسي اقتصرت على توقيع المراسيم الذي كان يحررها المقيم الفرنسي هذا في الوقت الذي كانت مقاليد الأمور الحقيقية بيد المراقبين الفرنسيين كما أن كل إجراء يتخذ إلاّ وتراعى فيه مصالح الأوروبيين والمعمرين بالدرجة الأولى.[3]

وهكذا فإن دولة البايات وإدارتها ظلتا كما هما ولكن قام بجانبهما مراقبون فرنسيون الى جانب الباي وكاتب عام لدى الادارة المركزية و الوزراء التونسيين من مراقبين مدنيين في الولايات يشرفون على القياد وممثلي السلطة بها .

أما شؤون الدفاع و العلاقات الخارجية فهي وحدها التي انتقلت بتمامها وكمالها إلى سلطات الحماية بمقتضى ما أبرم من معاهدات .

---

[1] يوسف مناصرية، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين 1919م-1934م، د. ط ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م، ص21.

[2] محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، مرجع سابق، ص 82.

[3] عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، د ط،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2009م، ص75.

وسرعان ما حاد المراقبون الفرنسيون عما انتدبوا إليه بطبيعة الحال فعمدوا إلى الإدارة المباشرة ولم يتركوا لممثلي السلطة المحلية إلاّ نفوذا صوريا على أنهم كانوا قليلي المعرفة والدراية بالمنهج و الروح الذي تسير بهما إدارة عصرية. [1]

ولقد جاءت اتفاقية المرسى[2] لتوسيع قاعدة النفوذ الفرنسي وهي تتويج عديد الترتيبات السرية و أهمها اتفاقية 6 جويلية 1882م الذي فرض بمقتضاها محمد الصادق على المقيم الفرنسيحق التصرف في موارد الدولة وخوّل له حق تحوير النظام الجبائي وتحديد قاعدته. حيث أخذت السلطة الفرنسية بمقتضى معاهدة المرسى تفويض لإعادة بناء النظم الإدارية التونسية وفق ما تقتضيه مصالحها وأدى ذلك الى إلغاء المحاكم القنصلية الأجنبية التي كانت عائقا في سبيل بسط سيادتها القضائية ولقد احتكر الفرنسيون منذ بدايات الإحتلال ثلاث مهام محورية وهي: الوظيفة الأمنية والتمثيل الدبلوماسي الخارجي وحق الرقابة على الإدارة المحلية .[3]

ولقد أدخلت اتفاقية المرسى لأول مرة في الخطاب السياسي الإستعماري مصطلحا جديدا هو مبدأ الإصلاحات الذي التي سيصبح ركنا مرجعيا في الإيديولوجية السائدة وذريعة للتعديلات السياسية التي ستدخلها فرنسا لدعم مركزها بتونس وحين ننظر في بنية هذا النظام نرى أن المقيم العام أصبح يمارس جلّ صلاحيات الباي ويمسك بجميع خيوط السلطة بإعتباره مؤتمنا على سلطة الجمهورية الفرنسية .

---

[1] محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، تعريب: محمد الشاوش، محمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر تونس، 1993 ، ص 100.

[4] اتفاقية المرسى في 8 جانفي 1883م بين الباي محمد الصادق والمقيم العام بول كامبون .انظر تفاصيل المعاهدة الملحق 2.

[3] خليفة الشاطر وآخرون ، مرجع سابق، ص 32.

بالإضافة إلى جانب ذلك أصبحت للمقيم العام سلطات تنفيذية واسعة من أهمها رئاسة الحكومة الفرنسية كما أصبح يترأس فيما بعد المجلس الكبير.[1]

ولقد أقام المقيم العام الفرنسي بول كمبون نظاما يخوله حكم البلاد باسم الباي من أعلى مستوى إلى أدناه وتمسك خلفاؤه بهذا الظام و غالوا فيه أحيانا ويتمثل المستوى الأعلى في المقيم العام يساعده مساعدون يمارسون الحكم وكاتب عام له اليد الطولي على الإدارة أما المستوى الأدنى فيتجسد في المراقبين المدنيين الذي كانوا يتمتعون بحرية كبرى في التصرف خاصة أنه لم يوجد اي إجراء يسمح بالتظلم منهم عندما يتجاوزون سلطتهم وقنع الباي في القمة والقيا في القاعدة بالأدوار الصورية.[2]

فلقد حلت سلطة الكاتب العام الفرنسي الذي أصبح سيد الإدارة المطلق في البلاد محل سلطة الوزير الأول أما المستشار فبقيت له قراءة مشاريع المراسيم المقدمة لخاتم الباي و الخطابات التي سبق تحريرها في المقيمة العامة و الرئاسة الإسمية للجنة مراجعة المحاكمات.[3]

وهكذا فقد تمكن بول كمبون دون أن يخشى أي عقاب إجتياز هذه المرحلة الثانية في سبيل إغتصاب الدولة التونسية ذلك أن علي باي كان رجل ضعيف الشخصية وأن الوزيرين الأكبرين كانوا وديعين وهادئين مثله.[4]

ولقد مرّ تنظيم السلطة السياسية بتونس منذ 1881م بمرحلتين أساسيتين تمتد الفترة الأولى من بداية الإحتلال إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وقد شهدت إقصاء شبه كامل للتونسيين وامتدت الفترة الموالية من 1995م-1945م، وعندما ننظر في تركيبة البناء السياسي الإستعماري نرى أنه قام منذ بداياته على إزدواجية السلطة دون أن يفض ذلك إلى إقتسام

---

[1] محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص103.

[2] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق،ص92.

[3] عبد العزيز الثعالبي، تونس شهيرة، تقديم: سامي الجندي، ط1، دار القدس، بيروت، 1970م، ص47.

[4] أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر، تعريب :الأستاذ حمادي الساحلي،د ط، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص20.

النفوذ إذ سيطر الفرنسيون على جميع مراكز الحكم وإحتكروا المناصب الخطرة لأنفسهم ووضعوا أيديهم على موارد البلاد المالية وخصصوا جل أبواب الميزانية للإنفاق على انتشار الإستعمار ولقد إتسم التنظيم الإداري الجهوي بصيغة هجينة تجمع بين الإدارة التقليدية و الإشراف الأجنبي، إذ حافظت فرنسا على الأطر و الهياكل السائدة في فترة ما قبل الحماية،وألزمها بالخضوع لجهاز رقابة فرنسي.

ويظهر حرص الفرنسيين على تخطي السيادة التونسية من خلال انتزاع اختصاصات المحاكم التونسية وتحديد المرجعيات القانونية بما يتلاءم والأهداف الإستعمارية .

فقد نص قانون 18 أفريل 1883م على إنشاء محكمة ابتدائية فرنسية بتونس العاصمة و10 محاكم صلح، وقد كان للمحكوم عليهم حق استئناف هذه الأحكام بالخارج وترجع المحاكم الفرنسية بالنظر مباشرة لوزارة العدل الفرنسية أمّا القضاء التونسي فينظر في القضايا الذي تهم التونسيين وبذلك أصبح القضاء الفرنسي المرجع العدلي الأساسي بالبلاد وتبوأ أعلى المراتب وانتقل له لذلك النظر في المسائل السياسية وأصبح أداة لتطبيق الأوامر الجائرة و الأحكام الإستثنائية.[1]

ومن هنا يمكن القول أن معاهدة باردو ومعاهدة المرسى منحت فرنسا السلطة الكاملة في تونس وسمحت لها ممارسة السياسية التي تراها مناسبة والتحكم أكثر في مقاليد الحكم من أعلى منصب إلى أدناه.[2]

وعليه فالسياسة الإستعمارية في تونس كانت كالتالي:

1-السيطرة السياسية المباشرة دون إلغاء منصب الباي كما فعلت في الجزائر.

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص20.

[2] شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم. تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض،2002م، ص 277.

2-تعيين مقيم عام فرنسي بمرسوم صادر عن رئيس الجمهورية الفرنسية وهو حاكم عام للبلاد وسكرتير عام للحكومة التونسية وهو يشبه رئيس الوزراء.

3-إقامة مجلس استشاري للرقابة المالية يمثل أصحاب المصالح من الفرنسيين مهمته النظر في الموازنة و الموافقة عليها.

4-وضع نظم إدارية تخدم مصلحة الفرنسيين وتسهيلات لمهمة رجال الاحتلال.

5-احتكار الإدارة العامة والمناصب الكبرى بتعيين رجال عسكريين فرنسيين مسؤولين عنها.

6-وضع رقابة على دخل البلاد بحجة تأمين مصالح أصحاب الديون الأجانب على التونسيين مما سهل سيطرة الفرنسيين على أرض تونس لاسيما الخصبة منها.[1]

المبحث الثاني: الوضع الإقتصادي

لّ أول ما عهدت إليه سلطة الحماية في الميدان الإقتصادي هو فتح أبواب القطر التونسي على مصراعيه للهجرة الفرنسية و الأوروبية وسنت لها قانونا يفتح أمامها أبواب التجنيس الفرنسية، ليسهل عليها التوظيف في الإدارة والسلك، الحكومي، وبينما اقتصرت أعمال الجالية الفرنسية القليلة في بداية الإحتلال على التجارة و الوساطة في بعض المسائل الحكومية كالبريد و التلغراف والسكك الحديدية فإن عددها بدأ يتزايد بعد ذلك وتنوعت مهامها ووظائفها في سائر المرافق خاصة منها الزراعة والصناعة .

فقد استولت سلطة الإستعمار على الأراضي واقتطعتها للفرنسيين وعلى خزينة الدولة ووزعتها عليهمومنحتهم كل التشجيعات المادية و الأدبية، ثم استحدثت لهم وظائف من العدم يتقاضون عليها أجورا من خزينة الدولة التونسية.[2]

---

[1] جميل بيضون، شحادة الناظور، وآخرون، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع 1992م، ص112.

[2] عبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص 51.

بالإضافة أيضا إلى إفتكاك مساحات أرضية واسعة من أيدي التونسيين بدعوى التهاون في إستثمارها إلى غير ذلك من المبررات الواهية المختلفة وتمكين الفرنسيين منها بحيث كان حوالي 9000معمر في أو اسط الثلاثينات ممتلكا لمساحة قدرها 77.000 هكتار من أجود الأراضي وأصلحها مع العلم أن المعمرين مجهزين بقروض طائلة من الميزانية المحلية ومستعملين الآلات الفلاحية العصرية في حين ظلت الأراضي المتبقية بيد أهل البلاد ضئيلة الإنتاج لحاجتها إلى رؤوس الأموال وهذا ما يفسر عدم تناسب الإنتاج مع الأراضي المزروعة إذا ماقورن بتنصيب الإنتاج الذي كان يحصل عليه الكولون فمساحة الملكيات الأروبية كانت تعادل تقريبا 5/1 الأراضي المزروعة المقدرة إجمالا بـ 386.000 هكتار، ومع ذلك فإن حصيلة إنتاجهم كانت تقدر بنحو 35% من مجموع الثروة الزراعية.[1]

فلقد سيطرت فرنسا على مصادر الإقتصاد التونسي حيث صادرت فرنسا أراضي الدولة و الأراضي المشاع وأملاك الأوقاف الإسلامية ثم أصدرت قانون التسجيل العقاري انتزعت بمقتضاه أملاك التونسيين الذين لم يقيموا ملكية أراضيهم ووزعت الأراضي المصادرة على المستوطنين الفرنسيين وبلغت مساحة الأراضي المصادرة ثلث مساحة البلاد .

حيث احتكر الفرنسيون الصناعة في تونس،وا إستخراج المعادن و التجارة الخارجية وبذلك سعى الفرنسيون إلى إفقار التونسيين وتشتيتهم وا إبادتهم وشجعت فرنسا الهجرة إلى تونس وفتحت أبواب الوظائف أمامهم من أجل السيطرة على البلاد.[2]

هذه الجالية الفرنسية الضخمة إستطاعت السيطرة على حياة البلاد الإقتصادية من مناجم وصناعات ووسائل نقل وتجارة وزراعة وكان يدعم هذه الجالية في فرنسا أو لائك الفرنسيون المتعصبون المؤمنون بحق فرنسا الاستعماري في تحضير أهل البلاد تحضيرا قمعيا على الطريقة الفرنسية .

---

[1] عبد الحميد زوزو ،مرجع سابق، ص76.

[2] محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، مرجع سابق، ص83.

وكانت هذه الجالية الفرنسية تتسم بنفسية مفعمة بالحقد و التعصب ضد الوطنيين حيث وجدت الدعم والمساعدة من الحكومة الاستعمارية وقد ترتب على هذا الوضع من أن الصناعات الأساسية ووسائل المواصلات وغيرها من وسائل الإنتاج و المشروعات أصبح في أيدي فرنسيين محتلين إعتقدوا أن تونس صارت لهم وأن أهلها أقل من مرتبة البشر.[1] وأمنتهم الحكومة الفرنسية من الجانب القضائي بأحداث محاكم فرنسية يلتجؤون إليها في نزاعاتهم مع التونسيين في القضايا العقارات وغيرها وثبتتها بمراسيم صدرت في جوان 1884م وسبتمبر 1885م وجانفي 1898 أكمت بها أفواه الساخطين المحتجين كما وضعت محاكم التونسية تحت المراقبة المباشرة. فأسندت رئاسة العدلية ودائرة النقص والإجرام التونسية إلى موظفين فرنسيين تدعمها قوات الأمن و الزجر.

فقد امتلك المعمرون أخصب الأراضي واستغلوها بأحدث الآلات الفلاحية ولم يقتصر هؤلاء على الفلاحة بل تعداها إلى إمتلاك المناجم ومصائد الأسماك والبنوك والمصارف والمصانع في شكل شركات، فأحدث ذلك تقلبات بعيدة الأثر على أحوال المجتمع التونسي فبدأت الصناعات التقليدية تتدهور و المهن الحرة و الحرف تنقرض.

وكانت الضرائب واقعة كلها على عاتق التونسيين ولم يدفع الفرنسيون منها إلا قليل رغم أنهم كانوا يملكون كل الوسائل الاقتصادية وبيدهم ميزانية البلاد كلها وكان عدد موظفيهم يفوق ثلاث أضعاف السكان الأصليين في الإدارة التونسية الذي لا يقل على ستة آلاف موظف وبلغ عدد ما يملكه 200 ألف مستعمر فرنسي من الأراضي الزراعية الخصبة ما يوازي ما يملكه مليونان من التونسيين من الأراضي القاحلة المهدومة الإنتاج.[2]

---

[1] الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830م-1956م، ط2، دار المعارف للنشر والتوزيع، تونس،1990م ص30.

[2] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيرة، مصدر سابق، ص52.

وحين تنظر في الأهداف البعيدة للنظام الإستعماري نرى أن سياسة الحماية اتجهت بصورة أولية إلى رعاية مواقع الرأسمالية الفرنسية لذلك تركز النشاط الإقتصادي على الإنتاج الزراعي وإستغلال الموارد الطبيعية.[1]

ولقد خلق انتصاب الحماية الظروف الملائمة لتوطيد هذا الإستعمار الذي تدعم أكثر فأكثر في نطاق القانون العقاري الجديد ثم ساعد الوضع الإقتصادي الذي تميز عند انتصاب الحماية بإنتشار "الفلوكسرا" وبرخص أسعار الأراضي واليد العاملة على تطوره، ذلك أن هذه الظروف هي التي آثارت شر اهة الرأسماليين الفرنسيين، فانكب هؤلاء منذ سنة 1883م على شراء الأراضي.

وقد أحصى كاتب عام "الإقامة" روبان (Robin) في نهاية 1885م مجمل الممتلكات التي صارت في حوزة الفرنسيين بناء على الجداول التي أعدها المراقبون المدنيون وأعوان القنصليات وقدر مساحة هذه الأر اضي بـ 176.429 هكتارا تمثل ما قيمته 10.892.000 فرنك .

وإذا استثنينا من هذه المساحات ضيعات النقيضة وسيدي ثابت و واد زرقة التي كانت على ذمة الشركة الفرنسية الإفريقية نجد أن الفرنسيين إكتسبوا حو الي 50.000 هكتار منذ احتلال الإيالة منها 300.000 ثم اقتناؤها سنة 1885م مثلما صرح بول كامبون.

وكان عدد المتملكين الفرنسيين يقارب انذاك الأربعين نجد ضمنهم خمس شركات تملك 28.000 هكتار فضلا عن الشركة الفرنسية الافريقيه. أما بقية الأراضي التي تمسح 22.000 هكتار تقريبا فكانت موزعة على 34 معمر يملك أربعة منهم 16.000 هكتار . وهذا يتبين أن بعض المالكيين يحتكرون90 بالمئة من الأراضي التي تم إقتنناؤها منذ انتصاب الحماية.[2]

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص24.

[2] علي المحجوبي، مرجع سابق، ص ص 134،135.

ولعل أهم قطاع حققت فيه الزراعة الاستعمارية أعلى مستويات المرد ودية هو قطاع الزيوت إذا غرس المعمرون الملايين من الأشجار لاسيما في غابة صفاقس حيث ارتفع عدد أصول الزيتون إلى 280000سنة 1914 م أما على الصعيد الوطني فقد إنتقل الإجمالي لهذه الأشجار من 8 ملايين أصل زيتون إلى 27مليونا سنة 1955م .

فلقد أخذ الفرنسيون بعد الاحتلال، بزمام السلطة الاقتصادية وأفضى احتكار النفوذ السياسي والاقتصادي إلى تخصيص المشروعات المربحة للفرنسيين واستبعاد غيرهم من الأروبين من المناقصات العمومية إذا تسلوت الحظوظ وإذا استثنيا الاستثمار الزراعي لاحظنا أن الاهتمام تركز على المشروعات الإنشائية والانتاحية ذات المر دوديةالعالية و السريعة .

ويدل النظر في مراحل بناء الاقتصاد الاستعماري على اتجاه التوظيف المالية العمومية نحو إنشاء المرافق الأساسية مثل السكك الحديدية والطرقات والموانىء أما التدخل الرأسمالي خاص فقد اتخذ أشكالا مختلفة الكثافة تراوحت بين التوظيفات المضاربية في المجالين العقاري الزراعي وفي الاستثمار الانتاجي في مشروعات استخراج المعادن وجلب مياه الشرب والتأمين والمصارف والنقل البري وعلى العموم فقد استأثر الانتاج الزراعي إلى حد سنة 1914م باهتمام الدوائر المالية الرسمية والخاصة ثم أصبح الاستعمار المنجمي هو السمة الطاغية على الحركة الاقتصادية.[1]

ولقد ارتفع ميزان المداخيل بالبلاد التونسية من 17.980.000 ريال في 1881م-1882 إلى 34.200.276 ريال سنة 1885-1886 في حين أن الضرائب غير المباشرة باستثناء المحصولات فقد سجلت انتفاض في عائداتها نتج أساسا عن إلغاء أو تخفيض المعاليم الموظفة على صادرات الشاشية والحبوب والخضر والزيت وعن الحدّ من عدد جنود الاحتلال.

[1] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص ص 51،52.

فالزيادة في قيمة المداخيل كانت متأتية إذن من الضرائب المباشرة ومن المحصولات أي من الرسوم التي تسلط أساسا على الفئات الكادحة وبفضل هذه الزيادة تضاعفت عائدات الإيالة في صرف سنتين وفعلا في 1883-1884م فإن المبلغ المسدد لمقرضي الباي فقد بلغ 13.536.830 ريال من جملة مداخيل البلاد المقدرة بـ 23.753.330 ريال وقد خصص جزء من الميزانية لتجهيز الإيالة واتبعت السلطات الفرنسية هسف تسمح التجهيزات اللازمة لتوطيد نظام الحماية دون اللجوء إلى ميزانية فرنسا.[1]

المبحث الثالث: الوضع الاجتماعي والثقافي

لقد انعكست السياسة الاقتصادية على الأحوال الاجتماعية للشعب التونسي فسادت روح المحق والقضاء المبرم على الشعوب. فانتشرت الأمراض خاصة المعدية منها وفتكت بالشعب وعمّ الفقر والجوع وكثر عدد المتسولين.

وكان المسلمون لا يتمتعون بأي ضمان إجتماعي يحميهم من حوادث الشغل وغيرها بل أصيبوا بمرض خطير على النفوس والقلوب شجعتهم الإدارة الفرنسية على تعاطيه، فرخصت فتح الحانات والملاهي. فأصيب التونسيون بأمراض أخطر من السل والوباء وهي الآفات الاجتماعية وعلى رأسها الإدمان على الخمر.[2]

ولقد كانت المشروبات الروحية مجهولة في تونس تقريبا قبل الاحتلال وكان تعاطيها محصور في الوسط الأروبي وجماعة قليلة من الإسرائليين لكن جيوش الإحتلال جاءت بها

---

[1] علي المحجوبي، مرجع سابق، ص 118.

[2] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص54.

و معها الحضارة الفرنسية حيث ساهمت مساهمة فعالة في تثبيت و تدعيم النظام الجديد لأنها أرهقت الصحة و الثروة العامتين وما فتئت هذه الآفة أن أولدت معها أخريات كالدعارة و الإباحية و الجريمة هذه الذي استعملته الحكومة الفرنسية كوسيلة للخلاص من النخبة التونسية و الثروة التونسية التي كانت من موائل المقاومة في البلاد و بالرغم من رد الفعل الذي جاء متأخرا ومنع بيع الخمور للتونسيين خاصة في المدن الكبرى فان الكحول لعبت دورا أساسيا في عدد الوفيات حيث كان عدد وفيات التونسيين في مدينة تونس سنة 1914م.2669 منهم 232ماتو ا بالسل .

كما لعبت الخدمة العسكرية دورا بارزا في انحلال النظام الاجتماعي حيث كان التونسي فيها يتعلم كل أنواع الفساد و الانحلال الخلقي و الرذيلة على شكل يصبح فيه ثائرا على شرائع العائلة و المجتمع.[1]

فلقد كان من أهم أهداف السلطة الفرنسية منذ فرض الحماية على تونس محاولة القضاء على النظام الاجتماعي للشعب التونسي ، وقد سيطرت فرنسا على التعليم فأخضعته لنظم فرنسية حتى أصبح الطالب يتقن الفرنسية يفقه أسرارها ويتذوق أدبها أما أدبه ولغته فهي أمور بعيدة عنه.[2]

بالإضافة إلى إدخال التعليم الفرنسي في مدارس خاصة لأبناء طبقة معينة من أجل تخرج فئة معجبة بالثقافة الفرنسية لتكون عونا لفرنسا في السيطرة على الشعب التونسي، كما أنشأت مدارس لأبناء الفرنسيين منعت فيها الثقافة العربية لإدخال بعض أبناء الطبقة الخاصة من العرب الذين تخرجوا منها جاهلين لغتهم وتراثهم ومنعت المدارس العربية .

---

[1] عبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص ص 160،161.

[2] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص31.

حيث كان بصيص الأمل يتمثل بجامع الزيتونة الذي اقتصر التعليم فيه على العلوم الدينية و اللغوية ونشر الثقافة الإسلامية لذلك كان جامع الزيتونة الحصن الحصين للثقافة العربية الإسلامية لكل المغرب العربي و الذي لم يستطع الفرنسيون السيطرة عليه.[1]

وفي ظل الحماية الفرنسية تحطمت النهضة العظيمة التي عمت تونس في الماضي وعلى ذلك أصيب التعليم الوطني منذ سنة 1881م بإضطهاد حكومي لا يرحم فقد عمدت الحكومة إلى ضرب المؤسسات القائمة بدل المساعدة على تطويرها وحين لم تستطع إلغاءها نظرا لمقاومة التونسيين المستميتة قامت بتجاهل مدارس التعليم العربي فلا تقاربهما إلا لكي تعارض محاولات الإصلاح الجدية، أما عن المساعدة فالدولة والبلديات لا تعطي التعليم العربي درهما واحدا فآل إلى الاعتماد على موارده الخاصة وذلك عن طريق الجمعيات الخيرية وما يقدمه أولياء البطلات فوصل إلى درجة البؤس يكفي للتدليل عليها أن نذكر ان راتب إنشاء الجامعة من الدرجة الأولى 200 فرنكا.[2]

فلقد حاولت فرنسا منذ اللحظات الأولى من فرض الحماية طمس كل مقومات الثقافة التونسية من دين ولغة وعادات وتقاليد وعزل أغلبية المواطنين بوضعهم في ظروف اجتماعية واقتصادية وصحية وثقافية سيئة جدا. بالإضافة إلى حصر التعليم الجامعي في أبناء الأوروبيين فقط.

---

[1] جميل بيضون، شحادة الناظور، مرجع سابق، ص 192.

[2] عبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص33.

الفصل الأول:

بوادر نشأة الحركة الوطنية التونسية

المبحث الأول : الحركة الفكرية

المبحث الثاني : حركة الشباب التونسي

المبحث الثالث : نشاط الوطنيين التونسيين

المبحث الأوّل:الحركة الفكريةوتأثير اتها.

لقد كانت الحركة الوطنية التونسية كأي حركة نضالية، قصة دامية بالأحداث، يمكن لنا أن نؤوّل بداية تاريخها إلى مواجهة العربي زروق [1] للباي، ومطالبته بإعلان الحرب على فرنسا، لمقاومة مشروعها الاستعماري، لكنه فوجئ بإصدار أمر عزله من جميع وظائفه والحكم عليه بالقتل، إما من طرف الباي أو من قبل السلطات الاستعمارية. لذلك لاذ بالفرار بعد أن أشعل بموقفه شرارة الجهاد التي فجّرت الشعور الوطني،و الذي ظهر في شكل حركة ثقافية سرعان ما أخذ نشاطها بعدا سياسيا.

أ_ على المستوى الثقافي: لقد نبتت الحركة الوطنية في تونس بمبادرة من الشيخ محمد السنوسي[2] الذي شكّل وفودا شعبية طالبت الباي بإيقاف السلطات الاستعمارية لكنه ما لبث إلا وأن نفي إلى مصر، وهناكاحتك بحركة العروة الوثقى، الداعية إلى الإصلاح على يد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده فتأثّر بها، وعمل على نشر أهدافها بعد عودته من المنفى. [3]

1- حركة العروة الوثقى:

في سنة 1883 بدأ محمد السنوسي يعمل على التبشير بحركة العروة الوثقى ونشر مبادئها التي اعتنقها خلال منفاه، مبينا أهدافها الرامية إلى تحرير العالم الإسلامي وتوحيده،

---

[1] العربي زروق: من مواليد (1832-1902) هو مدير المدرسة الصادقية ورئيس بلدية تونس، تميز بموقفه المعادي للسياسة الاستعمارية الفرنسية، وكان هذا سببا في مطاردة الحكومة له وحتى إقالته من مناصبه، أنظر: الطاهر عبد الله، مرجع سابق ص24.

[2] محمد السنوسي(1850-1900): أديب ومؤرخ وصحافي تونسي، درس بجامع الزيتونة ، امتهن التدريس فكان الناصر باي من تلامذته ،عام 1882سافر إلى ايطاليا ومنها الأستانة ، ولمّا عاد أسّس الجمعية السرية للعروة الوثقى ، وبعد زيارة محمد عبده لتونس 1884-1885م تأثر به وعارض سياسة الحماية فنفته إلى الجنوب التونسي . أنظر: يوسف مناصرية ، مرجع سابق ، ص335.

[3] الطاهر عبد الله ،مرجع سابق ، ص –ص30-31.

فلقي من خلال طرح هذه الفكرة استجابة الأواسط التونسية، التي انضمّت إلى العروة الوثقى، وكافحت في سبيل نشر مبادئها، فكان أول عمل قام به أعضاؤ ها هو إصدار مجلة "العروة الوثقى" التي ربطت الصلات النضالية بين المشرق والمغرب.[1]

لقد كانت الحركة الوطنية التونسية نتيجة لإحتكاك محمد السنوسي بالحركة الوطنية في مصر، ولذلك ظهرت في شكل حركة إسلامية قام بها نخبة من الشباب التونسي المثقف بزعامة علي أبو شوشة[2] صاحب إصدار جريدة الحاضرة.[3]

2- حركة جريدة الحاضرة03-08-1888 م:

لقد أسّس مجموعة من الشباب الوطني التونسي جريدة بالعربية سميت بالحاضرة. تولى إدارتها علي أبو شوشة الذي اتخذ من النادي الذي يجتمع فيه أركان العروة الوثقى مقرا لها. وهو الأمر الذي جعل منها صوتا للأعضاء الذين قاموا من خلالها بشن حملات تنديدية ضد السلطات الاستعمارية، التي حاولت إدماج الشعب التونسي في بوتقة الفرنسة والقضاء على المقومات الوطنية والحضارية للشعب العربي، إلى جانب الإستيلاء على إمكانيات البلاد ومقوّماتها، وبهذا أصبحت الجريدة تمثل شكل الحزب السياسي للمجموعة التي تشرف عليها، فزادت من شدة وقوّة محرريها الذين ساهم بعضهم في تأسيس الجمعية الخلدونية.[4]

3- تأسيس الجمعية الخلدونية:

---

[1] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص334-335.

[2] علي أبو شوشة :(1859-1917) هو من أصل جزائري، كان يقيم في بنزرت، كان من خرّيجي الزيتونة والصادقية،واصل دراسته بانكلترا لمدة ثلاث سنوات، وبعد أن عاد منها عام صار كاتبا عاما للحكومة التونسية .أنظر يوسف مناصرية، نفس المرجع، ص 30.

[3] اسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر،قارة إفريقية، ج2، د.ط، دار المريخ للنشر، الرياض،1994، ص104.

[4] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص33.

لقد تأسست الجمعية الخلدونية عام 1896 م بدعوة من زعيم الحركة الإصلاحية البشير صفر[1] الذي اقترح فكرة تأسيس جمعية تساعد خريجي الزيتونة على تحسين مستواهم العملي بما يكمّل ثقافتهم المعاصرة، فكان لدورها الثقافي بعد سياسي ساهم في إذكاء الروح الوطنية لدى الشباب التونسي، الذي برز على الساحة الوطنية من خلال تأثره بالدروس والمحاضرات التي ساهمت في بلورةوعيه وإصلاح أوضاعه.[2]

لقد ساهمت دروس " الخلدونية، بإحداث سلتفاقة تعرّف التونسيون من خلالها على فلسفة العصر المستقلة، ومبادئهاالمتمثلة في المساواة والحرية، والحق في تقرير المصير، وهذا ما كان يخشاه المعمرون، الذين كثّفوا ضغوطاتهم عليهاحتى تراجع نشاطها، ولذلك لجأت النخبةالتونسية المثقفة إلى بعث جمعية بديلة لمواجهة العدو، فكان وأن تأسست "جمعية قدماء الصادقية" .

4-تأسيس جمعية قدماء الصادقية23-12-1905 م :

---

[1] البشير صفرهو لواء من أصول تركية،تخرّج من الصادقية وواصل دراسته في باريس ،ليباشر بعدها الوضائف الإدارية، التي نذكر منها رئاسة مكتب محاسبة الحكومة ثم وكيلا فرنسيا لجمعية الأوقاف.لمزيد من المعلومات انظر: علي المحجوبي ،مرجع سابق ،ص135، أنظر الملحق 03-04.

[2] محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص113.

لقد تواصل المد الإصلاحي والثقافي، فتأسست جمعية قدماء الصادقية،التي أسندت رئاستها إلى خير الله بن مصطفى، بينما تولّى علي باشا حانبة[1] مهمة الإشراف على معظم أنشطتها، وخاصة الثقافية منها، فكانت بمثابة الجامعة الشعبية الداعية إلى الأخذ بالأفكار العصرية، من خلال إلقاء المحاضرات و تداول النقاشات التي أخذت بعدا سياسيا قام بكشف الجوانب السلبية للإستعمار ، وساعد على نمو الروح الفرديةو الوعي بالهوية.[2]

ب-على المستوى الإجتماعي:

لقد تهيأت الظروف لظهور أول حركة مطلبية تونسية منظمة ، بدأت تعمل بصفة مباشرة ،و بكل اعتدال للتعبير عن طموحات التونسيين ومطالبهم، التي عبّر عنها البشير صفر في خطابه الذي حاول من خلاله الارتقاء بالتونسيين من النشاط الثقافي إلى العمل المطلبي.[3]

1- خطاب البشير صفر:24-03-1906 م :

---

[1] علي باش حانبة: بن مصطفي بن على الشريف من أصل تركي، ولد بتونس ودرس بالزيتونة، وواصل دراسته بباريس، فجمع بين ثقافة عربية أصيلة، وتكوين أوروبي متين،رجع إلى تونس فعمل محاميا، وتوجه إلى إسطنبول، فعيّن لوزارة خارجيتها، ثم عمل مستشارا للصدارة العظمي بقي على صلة بالحركة الإسلامية، لذلك كان مسلّحا اكثر ممن سبقه من الوطنيين، فكان مستعدا للكفاح السياسي والدفاع عن أرض الوطن، ولذلك اعتبر أصدق ممثل لحركة الشباب التونسي من الناحية الإجتماعية والثقافية والسياسية، محمود شاكر، التاريخ الإسلامي _التاريخ المعاصر، بلاد المغرب، ط2، ج18، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996م، ص 130، أنظر الملحق 05-07.

[2] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص36-37.

[3] خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 66.

لقد ألقى البشير صفر خطابا بمناسبة تدشين مأوى العجز وبحضور المقيم العام ستيفان"Stephen Pichon "،نبّه فيه إلى تردي أوضاع تونس في مختلف الميادين،[1] لاسيما الجانب الاقتصادي نتيجة المزاحمة الأجنبية ودعم تجاوب اليد العامة المحلية مع المتطلبات الجديدة، وتحدّث كذلك عن تدهور أوضاع سكان الأرياف نتيجة استيلاء المعمرين على أخصب الأراضي، كما قام بتقديم جملة من الاقتراحات منها ما يتعلق بنشر التعليم وبالأخص التعليم المهني، لتمكين التونسيين من مزاحمة المصنوع الأوروبي، وأوصى بالفلاحين فنادي بتشريكهم في مشاريع أحياء الأرض، حر على اثر ذلك حاول المعمرون تهيش النخبة التونسية وإبعادها عن العاصمة نظرا لخطورة أفكارها ومدى تأثيرها، وعليه قامت الصحافة الاستعمارية الفرنسية بشن حملة تحقيرية ضد التونسين وكذلك فقد تّم إعفاء البشير صفر من جميع مهامه وعزله عنها،[2] إلا أنّه وبالرغم من ذلك استمر يطالب بحقوق التونسيين، فقدم بمطالب الحركة الوطنية إلى الرأي العلم الفرنسي و الحكومة الفرنسية، وقد ساندته الصحافة الاشتراكية الفرنسية الصادرة بتونس، فطلبت من الحكومة الفرنسية،أن تعامل التونسيين المثقفين بالفرنسية معاملة خاصة مع وجوب إشراكهم في المؤتمرات والندوات التي تتعلق بالبلاد المستعمرة[3] وهو ما حدث إثر انعقاد مؤتمر هرتسيليا.

2-عقد مؤتمر هرتسيليا:

---

[1] عبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص10.

[2] أحمد القصاب، مرجع سابق، ص 489-490.

[3] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص37،38

انعقد هذا المؤتمر بتاريخ من5-9 سبتمبر 1906 مفي مرسيليا، وتنظيم من طرف جمعية الاتحاد الاستعماري الفرنسي التي حرصت على التعرف على أهم القضايا المطروحة في المستعمرات الفرنسية و البحث على حلول لها.

لقد حضر هذا المؤتمر مجموعة من الشباب التونسي الميّال إلى الفرنسة،وكان يمثلهم محمد الأصرم [1]الذي طرح مداخلة تتعلق بالبلاد التونسية تناول فيها وسائل التقارب بين الحامي والمحمي، وألحّ على سياسة التشريك ليثير مسألة المساواة بين الطرفين، فدعى إلى مساهمة التونسيين في الهياكل التمثيلية وطالب بإعادة العمل بدستور 1869.

وهكذا شهد الوجود الفرنسي بالبلاد التونسية ظهور حركة مناهضة له بادرت في فترتها الأولى بالقيام بعمل نخبوي تمثّل في تقديم مطالب ثقافية وإجتماعية سرعان ما أخذ نشاطها بعدا سياسيا.[2]

المبحث الثاني: حركة الشباب التونسي

من خلال المعارك الضاربة على الصعيد الثقافي والاقتصادي والعمل التوعوي، بدأ الشباب التونسي يتجه إلى العمل السياسي التنظيمي، وأخذت هذه الفكرة تتبلور في أذهان المثقفين التونسيين، الذين سعوا إلى بناء حركة وطنية بدأت ملامحها تسمو في بداية القرن العشرين، على يد جماعة من الشباب الذين عملوا على تنظيم العمل الوطني في إيطار الحزب.[3]

---

[1] محمد الاصرم: اصله من القيروان تلقى دراسة عصرية،حيث انه تلقى تعليمه بالصادقية وواصل دراسته في باريس وبعد عودته الى تونس شارك في مؤتمر مرسيليا الإستعماري عام 1906م وفي مؤتمر شمال إفريقيا عام 1908 م .انظر: قدادرة شايب ،الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري (دراسة مقارنة)،رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة منتوري ،قسنطينة 2007م،ص59، أنظر الملحق 06.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص69.

[3] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص39.

أ-حزب تونس الفتاة:

لقد تأسست أول حركة سياسية منظمة لمقاومة الاستعمار بتاريخ 1907 م على يد جماعة من الشباب مثّلهم علي باش حانبةو أخيه محمد باش حانبة وعبد العزيز الثعالبي،[1] فكون الساسة الثلاثة نواة أساسية لحزب حقيقيي اتخذ لنفسه عده تسميات فكان في البداية يدعى الحزب التطويري ثم حزب المقاومة التونسي الذي سرعان ما غير اسمه إلى حزب تونس الفتاة بعد ما تأثّر في نظامه بحركة تركيا الفتاةو أهدافها، لذلك وضع برنامجا سياسيا مستوحى من برنامج الحركة التركية، يرمي إلى حث السلطة الفرنسية على إمكانية تمكين التونسيين من الاضطلاع بالمسؤوليات السياسية التي تعترف لهم بها المعاهدات المبرمة بين فرنسا و الإيالة التونسية.[2]

لقد كانت هذه الحركة تتمتع بتأييد شعبي قوي لعب دورا بارزا في دفع النضال إلى البروز على الساحة الوطنية مابين 1907 و1912 م حين بدأت في محاولة تنظيم الجماهير في إطار الحزب لتخرج بذلك من القوقعة المرغوب في أن تضل فيها، ذلك لأن التجربة التي خاضها الشعب التونسي زادت من روابطه بأمته.[3]

وشجعت مقاطعة اليهود نظرا لتعاونهم مع الفرنسيين، الذين تلقوا ضربة قوية من طرف الشباب التونسي الذي قام بأعمال كثيرة نذكر من أهمها وأبرزها إصدار جريدة التونسي التي عبرت عن دفع جديد للنشاط السياسي .[4]

---

[1] عبد العزيز الثعالبي: إبن إبراهيم بن عبد الرحمان الثعالبي، من أصل جزائري، ولد بتونس، أصدر جريدة التونسي وانتسب إلى حزب تونس الفتاة، سجنه الفرنسيون ثم أطلق سراحه، فسافر إلى باريس وإسطنبول والهند...، وبعدها رجع إلى تونس ليباشر في الأعمال السياسية، حيث قام بتقديم مذكرة إلى مؤتمر الصلح سنة 1919م، طالب فيها بحق تقرير المصير، للمزيد من المعلومات أنظر: محمود شاكر،مرجع سابق،ص135، أنظر الملحق 08.

[2] أحمد القصاب، مرجع سابق، ص ص 493،494.

[3] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص42.

[4] اسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 104.

***جريدة التونسي :07-02-1907م.**

إنّ أول عمل قامت به حركة تونس الفتاة ، هو إصدار جريدة ناطقة بالفرنسية، تدافع عن مصالحلدى الدولة الحامية وبلغتها ،أصدرها علي باش حانبة، وعهد إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي برئاسة تحرير نسختها العربية، تضمن عددها الأول افتتاحية بقلم علي باش حانبة تحت عنوان "برنامجنا " قدموا فيه مطالب الحركة فتناولوا المسائل التي طرحها البشير صفر،[1]مع اقتراح إضافات تتمثل في إمكانية الحصول على التعليم المجاني و الإجباري، مع ضمان تغطية اجتماعية واسعة وبناء نظام قضائي عادل، لإرساء حياة سياسية تمكن التونسيون من ممارسة حقوقهم عن طريق تمثيل شعبي منتخب وهياكل دستورية، وفي سبيل هذا الإجراء شهّ محرّ رو الجريدة، ولو بلهجة اعتدالية بالمصير الذي حددته السلطة الفرنسية للمسلمين فأدانوا المظالم والامتيازات، وعدم المساواة، وطالبوا بحق الأهالي في التعليم و ممارسة جميع الوظائف الإدارية و المساهمة في إتخاذ القرارات الحكومية بواسطة مجلس منتخب،[2] وبهذا كانت الحركة الوطنية التونسية، حركة نشيطة لها برنامجها ووسائل عملها التي من ضمنها صحيفة مثّلت لسان حالها .

ب- موقف الباي .

لقد كان لهذه الحركة تأثيرا قويا على الباي الذي أصدر أمر في02-02-1907 م يقضي بفتح الجمعية الشورية في وجه التونسيين، نصّ الأمر على أن يكون دخول التونسيون إلى هذه الجمعية عن طريق التعيين، لا الإنتخاب و أن يكون عددهم نصف عدد الفرنسيين أو أقل فكان يقابل كل 16 عضو تونسي 39 عضو فرنسي، وبهذا كان الباي

---

[1] عبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص 10.

[2] أحمد القصاب، مرجع سابق، ص493 .

يهدف إلى التخفيف من شدة تأثير هذا الإجراء رغبة منه في امتصاص غضب المستعمرين الذين كان لهم رد فعل قوي و متطرف جدا.[1]

ج- ردود فعل سلطة الحماية .

لقد ندّد المقيم العام بالنيابة فيكتوردي كرينار بما جاء في هذا البرنامج، واعتبره بداية لنهاية الحضور الفرنسي في تونس، فطالب بقمع الحركة وإجهاض مساعيها، فقام برد فعل تمثّل في تنظيم اجتماعات شعبية لنقاش مسألة منح الجنسية لليهود التونسيون[2]؛ كما حوّل قرار الباي لخدمة مصالحه،وقام بعقد مؤتمر شمال إفريقيا الاستعماري.

1-تجنيس اليهود التونسيون:

كان الفرنسيون قد أصدروا مرسوم سمي "بمرسوم كريميو"، وكان يقضي بتجنيس اليهود الجزائريين دفعة واحدة، وعملوا على تطبيق هذا المشروع نفسه في تونس، فدفعوا باليهود التونسيون لشن حملة على السلطات القضائية التونسية كخطوة تمهيدية للانفصال عن جنسيتهم التونسية وكسب الجنسية الفرنسية، وفي سبيل تحقيق ذلك، وقفت الصحافة الاستعمارية في تونس إلى جانب اليهود، وكان الهدف من هذا الإجراء هو تقوية الجالية الفرنسية التي كانت الجالية الإيطالية تفوقها عددا.[3]

وانطلقت القضية لمّا تقدم اليهود التونسيون بطلب يهدف إلى الخروج عن القضاء التونسي المطبق عليهم، والدخول تحت طائفة القضاء الفرنسي، اعتبارا لما يقدمه من ضمانات، وكان من مآخذ اليهود على القضاء التونسي عدم استقلاليته عن سلطة الباي والاعتماد في تطبيقه للشريعة الإسلامية على اليهود بينما هم على دين آخر.

وعلى هذا الأساس نظم اليهود التونسيون اجتماعا يوم 03-10-1909م قرروا فيه القيام بحملة إعلامية قوية على أعمدة الصحف الأجنبية ، وحتى التونسية ومن ضمنها

---

[1] خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص70.

[2] محمد الهادي شريف، مرجع سابق، ص114.

[3] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص44،45.

صحيفة العدل (La justice)، وكذلك طرحوا القضية منذ أكتوبر 1908م بمناسبة إنعقاد مؤتمر شمال إفريقيا.[1]

لقد سعت فرنسا من خلال تطبيق هذه الخطة التي تقضي بتجنيس اليهود بشكل جماعي إلى المساس بالسيادة الوطنية، لكن الحركة الوطنية وقفت بالمرصاد في وجه هذه السياسة، وحاربتها بزعامة على باش حانبة وأحمد الصافي[2]، الذين تزعموا حركة ضد اليهود ودعوا الشعب إلى مقاطعتهم اقتصاديا، وهو الشيء الذي جعل السلطات الاستعمارية تتراجع في تطبيق هذا القانون.[3]

2- استغلال قرار الباي:

لقد سخرت السلطات الفرنسية قرار الباي الذي يقضي بدخول التونسيين إلى الجمعية الشورية، لخدمة مصالحها، فرشّحت المحامي "إيلي فيتوسي" ورجل الأعمال "عبد الجليل الزاوش"[4] لهذه المهمة، فكانوا بيادق بيدها تحركهم كما تشاء أطلق عليهم اسم Beni-owi- owi أي بنو نعم، وهذا ما جعل جلسات الجمعية تتسم بالتوتر بين الطرفين، وخابت آمال التونسيين الذين عارضوا كل مشروع يقدم من طرف السلطة الحامية، فتعثرت بذلك أعمال الجمعية الشورية، وهو ما أدى إلى اتخاذ قرار يقضي بتقسيمها إلى قسمين منفصلين في ربيع 1910م.

---

[1] خليفة الشاطر واخرون، مرجع سابق، ص 75.

[1] أحمد الصافي: من مواليد 1890م، ينتمي إلى عائلة تونسية اشتهرت بالقضاء ، انضم إلى حزب الشباب التونسي وهو لا يزال طالبا، وظهر مع ميلاد الحزب الدستوري وهو لا يزال طالبا وانتخب أمينا عاما له، أنظر: يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 65.

[3] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص45.

[3] عبد الجليل الزاوش (1873-1966) : هو من عائلة برجوازية تعيش بعاصمة تونس، تلقى ثقافة كلاسيكية في مدرسة القدّيس شارل، وزال تعليمه في باريس حيث نال شهادة في الحقوق، سعى إلى إنارة المواطنين بنور المدينة الغربية، أنظر قدادرة شايب، مرجع سابق، ص60.

وهكذا فشلت محاولة التقريب بين الطرفين، وقد تزامن هذا الفشل على الساحة الوطنية، مع خيبة أمل أخرى في الخارج (باريس) تمثلت في انعقاد مؤتمر شمال إفريقيا الاستعماري[1].

3- عقدمؤتمر شمال إفريقيا الاستعماري 06 إلى 10 أكتوبر 1908م:

لقد حضر هذا المؤتمر وفد يتكون من 7 أعضاء من النخبة التونسية المثقفة يترأسها زعيم الحركة الإصلاحية، البشير صفر، بمساعدة خير الله بن مصطفى، وعين لرئاسة هذا المؤتمر الحاكم الفرنسي بالجزائر"جونار" وهو من أحد الدهاة الذين أرادوا أن يوقعوا بالحركة الوطنية في فخّهم، من خلال تقريب العرب من فرنستهم، لكن البشير صفر رفض هذا الأمر رفضا مطلقا وأكدّ على عروبة تونس، وانتمائها للوطن العربي والعالم الإسلامي.[2]

ولذلك حرص على معالجة المسائل المطروحة على الساحة العامة، والتي منها ما يتعلق بتدهور أوضاع التونسيين اجتماعيا واقتصاديا وتهميش دورهم سياسيا، بالإضافة إلى سوء وضعية الخمّاس التي سعوا إلى تحسينها، وكذلك فقد طرحوا مسألة التعليم، فاقترحوا تعريبه، كما طالبوا بتعويض الكتاتيب بمدارس عصرية فرنكوعربية، لكنّ هذه المطالب، وبالرغم من أنّ أغلبيتها كانت تعليمية محضة، إلاّ أنّها قوبلت بالرفض، وذلك خشية أن يؤدي التعليم العصري إلى تغذية الشعور الوطني، وعلى العكس فقد دعموا وجودهم من خلال مساندة المدارس المهنية الفلاحية التي تخدم الاستعمار الزراعي كما اعتبروا الكتاتيب أخف الضررين لأنها تقليدية عقيمة الآثار مضمونها لا يشكل أي خطر للاستعمار ومن ناحية أخرى فهي قليلة التكلفة تسمع بتخصيص الميزانية للمعمرين.[3]

المبحث الثالث: نشاط الوطنيين التونسيين

---

[1] خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 70.

[2] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص43.

[3] خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص ص70-73.

سنلاحظ الاتجاه الجديد لحركة تونس الفتاة التي ارتكزت في العمل على أساس إسلامي، له علاقة بالرابطة العثمانية التي ستدفع الحركة التونسية بالعودة إلى جذورها الشعبية، التي اتخذت في هذا الوقت مظهرا إسلاميا ظهر كرد فعل عنيف ومقاوم[1]. حيث أنّ الاعتداء الإيطالي على طرابلس العثمانية قرّبهم من إسطنبول، وضاعف من نزعتهم الإسلاميةوزاد من قوّة وحدّة نشاطهم العسكري والسياسي .[2]

أ_على المستوى الداخلي

1-النشاط العسكري:

- وقع الغزو الإيطالي على البلاد التونسية:

في أواخر سبتمبر عام 1911م أعلنت إيطاليا عزمها على ضم ولاية طرابلس، بحجة عجز السلطان عبد الحميد عن ضمان سلامة جاليتها هناك ، لذلك أعلن ملك ايطاليا قراره بضمّ الولاية العثمانية في 5 نوفمبر 1911م،فشهدت أرض طرابلس هجوما استعماريا عنيفا.[3]

وفي الوقت الذي شهدت فيه أرض طرابلس الهجوم الاستعماري، برزت معالم الأخوة والمؤازرة بين الشعب العربي، وتجلّت هذه الظاهرة في مساندة تونس لليبيا، بزعامة أعضاء الشباب التونسي، الذين أعلنوا مساندتهم لحركة تركيا الفتاة، التي تربطهم بها خصائص مشتركة، من ضمنها الإلتزام بالحداثة، والعمل على نشرها، وكذلك الانخراط في الجامعة الإسلامية المناهضة للتوسع الأوروبي وفي هذا الصدد أصدر علي باش حانبة رفقة عبد العزيز الثعالبي جريدة الاتحاد الإسلامي، لدعوة المسلمين من أجل الوقوف في وجه الهيمنة

---

(1) الطاهر عبد الله، مرجع سابق، صص47،48.

(2) محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص114.

(3) خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص70.

الأوروبية، والرد على جريدة الوحدة المغرضة unione التي تصدرها الجالية الإيطالية بتونس.[1]

إضافة إلى هذا فإن حركة الشباب التونسي قامت بشن حملة واسعة، قاموا من خلالها بجمع التبرعات لصالح الهلال الأحمر العثماني، كما قاموا بتسهيل عبور الضباط الأتراك من مرسيليا إلى طرابلس عبر الحدود التونسية، مع تمكينهم من بعض العتاد الحربي.وعلاوة على كل هذا فإن الشعب التونسي قد انضم إلى وحدة الكفاح والجهاد المشترك ضد الاستعمار الإيطالي، فدارت معارك طاحنة بين التونسيين والإيطاليين ساهمت في تفجير أحداث الزلاج.[2]

-انتفاضة الزلاج[3] 07 نوفمبر 1921م:

إن التوتر الذي أحدثته حرب طرابلس، ساهم في انتفاض الشعب التونسي يوم 07_ 11_ 1911[4] عندما قررت بلدية العاصمة التي تسيطر عليها العناصر الفرنسية تسجيل مقبرة الزلاج، لتمكين السكة الحديدية من اجتيازها[5] متزعمة بمحاولة حمايتها من محاولات الاغتصاب التي يقوم بها المواطنين الإيطاليين، وعليه انتفض المسلمون وتوالت الاحتجاجات، وكتبت عرائض الاستنكار الموقعة من آلاف المواطنين[6].

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص 76.

[2] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص 48-49.

[3] الزلاج : هي مقبرة في تونس الجنوبي، أنظر: تونس الشهيدة، مصدر سابق، ص 12. للتوسع أكثر أنظر: يوسف مناصرية، الحزب الدستوري التونسي 1919م_ 1934م، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1899م،ص 19.أنظر أيضا الطاهر عبد الله، نفس المرجع ، ص 48،49.

[4] محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص114.

[5] أحمد القصاب، مرجع سابق، ص494.

[6] محمود شاكر، مرجع سابق ، ص 131.

وتحت وطأة المعارضة واشتدادها، عقد المجلس البلدي اجتماعا في 02 نوفمبر 1911 م، قرر فيه تراجع البلدية عن طلب التسجيل، إلا أن الأهالي اجتمعوا في التاريخ المحدّد للحيلولة دون وقوع عملية التسجيل فوجدوا باب المقبرة مغلقا، يحرسه رجال الشرطة الذين رفضوا السماح للأهالي بدخول المقبرة،وإزداد الوضع تأزما حين شعروا بخيانة رئيس البلدية،فثار غضبهم وعبّروا عن سخطهم من خلال مهاجمة رجال الشرطة ورشقهم بالحجارة، ودارت معارك طاحنة، تطوّرت الى صدام دموّي عنيف بين جمهور أعزل وإرهاب عنيف [1].

لقد راح ضحية هذه الأحداث عشرات القتلى ومئات الجرحى من الذين لم يضبط عددهم، أما فيما يتعلق بخصوص البقية التي حافظت على حياتها فقد تبعها قمع عنيف، جسدته الأحكام القاسية، الصادرة في هذه القضية والمتمثلة في الحكم على 7 منتفضين بالإعدام، طبّق الحكم على اثنين منهم، بينما خفّف على الآخرين بالأشغال الشاقة[2]. أمّا باقي الأحكام الأخرى فتتراوح ما بين عشر سنوات وثلاثة أشهرسجناواإستفاد الباقي من البراءة.[3]

وقد كان من نتائج هذه الانتفاضة أيضا إعلان حالة الحصار بالعاصمة، مع تعطيل الصحف الناطقة بالعربية، وتبع هذا الإجراء حملة قمع ضد حركة الشباب التونسيّ حيث أنّ المعمرون الفرنسيون أرجعوا مسؤولية الأحداث السالفة الذكر، إلى زعماء حركة الشباب التونسي، وفي مقدمتهم على باش حانبة، إلا أن التحقيقات العدلية لم تثبت هذه الإتهامات،

---

[1] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص50

[2] علي المحجوبي، مرجع سابق، ص 143.

[3] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات الجزء الأول، في تونس1905- 1925، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1976 ، ص45.

وعليه أعلنت براءتهم بينما أرسلت باقي من أدانتهم إلى كيان المستعرة الفرنسية بأمريكا الجنوبية، حيث قضوا أحكاما بالأشغال الشاقة والمؤبدة.[1]

تعتبر حادثة مقبرة الزلاج حسب وجهة نظر أحمد توفيق المدني مكيدة استعماريةأر اد الاستعمار الفرنسي من ورائها القضاء على الحركة الوطنية التونسية التي أخذت تظهر للوجود وتترسخ في الأعماق... ثم يضيف قائلا:" هي التي حضرت الهوة الحقيقية بين التونسيين والفرنسيين، وهي التي جعلت القلوب تضطرم نارا لا تهدأ.[2]

في ظل هذه الظروف وفي خضم هذه الأحداث وبناء على غدر فرنسا وقسوة إيطاليا تبنى علي باش حانبه كامل المسؤولية في مقاطعة التراموای بعدما تبرأ سابقا من انتفاضة الجلاز.

- أحداث مقاطعة التراموای:

انطلقت أحداث مقاطعة التراموای بعد ثلاثة أشهر من انتفاضة الزلاج، وتحديدا بتاريخ 9 فيفري 1912م[3]وقد كانت بسبب حقد الشعب على شركة الترام الكهربائي، بسبب السلوك العنصري الذي اتسم به عمالها الأجانب، حيث أن الشركة لم تكن تستخدم إلا الأجانب، وأما القلة القليلة من التونسيون الذين كانت تستخدمهم كانوا يعانون من سوء المعاملة، بالإضافة إلى انخفاض الأجور، مقارنة مع الأجانب. وزيادة على هذا فقد كانوا يعانون من انعدام فرص الترقية.

وبما أن أغلب العاملين في الشركة إيطاليين، عمدوا على إثارة مشاعر التونسيين والسخرية منهم[4] خاصة إبان حرب طرابلس التي أزكت لهيب التحدي ، الذي بلغ ذروته عندما داس سائق عربة تراموای أحد الأطفال التونسيين وأرداه قتيلا، فبينما الناس مازالوا

---

[1] خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 76.

[2] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 42_ 46.

[3] عبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص 13.

[4] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص ص54، 55.

تحت تأثير حوادث الزلاج، والأحداث الواردة من طرابلس، رأوا أنّ في هذا الحادث مظهرا جديدا من مظاهر حقد الأوروبيين على المسلمين، لذلك قرروا مقاطعة التراموای.[1]

لقد بدأت عملية المقاطعة تلقائيا، وفيما بعد أصبحت تحركها "لجنة سرية" تدعوا السكان إلى الإحجام عن ركوب التراموای بداية من 09-02-1912م ، وبموجب هذا الإجراء أصبحت الشركة مهددة بالإفلاس، لذلك لجأت السلطات الفرنسية إلى التدخل، من أجل البحث عن حل سريع للأزمة القائمة، وبناءًاعلى ذلك استدعت بعض الأعيان الذين رأت فيهم العقل المدبر والمخطط لحركة المقاطعة هذه، فعملت على إنهائها بعد عقد إجتماع ناقش الحاضرون فيه تصرف سائقي عربات التراموای، وتناولوا أوضاع العملة التونسيون في هذه الشركة وطرحوا سياسة التمييز المنتهجة ضدهم، واللاّمساواة المطبقة عليهم عند الانتداب أو تحديد الأجر،أو ضبط شروط الترقية، وعليه صرّح علي باشا حانبة أن المقاطعة كانت عفوية وبإمكانه وضع حدّ لها إذا تمت تلبية مطالبه[2]المتمثلة فما يلي :

- طرد العمال الطليان وتعويضهم بفرنسيين وتونسيين .
- مساواة كافة العمال، مساواة دون تمييز .
- تخفيض السرعة في الأحياء العربية.
- استعمال العربية إلى جانب الفرنسية في كتابة العناوين ، والمحطات ، والارشادات .
- إلزام عمال الشركة باحترام الركاب من التونسيين .
- طرد السائقين الذين يتسبّبون في مقتل الناس .[3]

ونظرا لخطورة الحركة قررت سلطة الحماية عقد اجتماعات توصلت من خلالها إلى فرض تنازلات على إدارة شركة تراموای لصالح العمال التونسيين.لكن أنصار المقاطعة رفضوها لأنها جزئية، فأقاموا تظاهرات احتجاجية ونظّموا مسيرة بشوارع المدينة في8 مارس

---

[1] أحمد القصاب، مرجع سابق، ص 495.

[2] خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 80.

[3] الطاهر عبد الله ،مرجع سابق ص 45.

من نفس السنة طالبوا على إثرها بإطلاق سراح المسجونين من إجراء أحداث الزلاج كما أضافوا مطلبا جديدا تمثل في تمكين التونسيين من حق الاقتراع[1] فأثاروا بذلك غضب الجالية الفرنسية، وسلطة الحماية التي قامت بالقضاء على الثورة حيث أقامت نظاما استثنائيا تمثل في تعطيل الصحف الوطنية وإعلان القانون العرفي وإبعاد قادة حركة الشباب التونسي على أرض الوطن .[2]

لقد قمعت هذه الانتفاضة بعنف ،وألقي القبض على عبد العزيز الثعالبي، وعلى باش حانبه وأخيه محمد، وعلى بشير صفر، وحسن القلاتي، وتم حل حزب تونس الفتاة بعد أن تم ترحيل قادته، ولم يبق من وسيلة عمل للذين أفلتوا من القمح إلا العمل السري.[3]

2-النشاط السياسي:

بعد أن قامت السلطات الفرنسية بحل حزب تونس الفتاة عام 1911م ونفت البارزين من أعضائه، اضطر من بقي في الداخل إلى مواصلة العمل السري. إتقاء بطش الإقامة العامة التي كانت ما تنفك إلاّ وتقوم بإعلان حالة حصار، لكن ورغم خطورة الوضع إلا أننا تمكّنا من إثبات نشاطهم من خلال نص الزعيم الوطني علال الفاسي ذكر فيه تفاصيل بارزة جاءت ما يلي:

"....في داخل القطر التونسي، بالرغم من حل الحكومة لحزب تونس الفتاة فقد ظل ر جاله الباقون هناك يعملون في الخفاء، تحت زعامة الشيخ الثعالبي، وقد رأينا كيفأنّ قلاتي[4]أحد رفاقه،كان على اتصال بأنور باشا و العقيد الباروني.

---

[1] خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 80.

[2] أحمد القصاب، مرجع سابق، ص 495.

[3] محمود شاكر، مرجع سابق، ص 131.

[1]-حسن القلاتي : ولد بقصر البخاري بالجزائر، هاجر إلى تونس مع عائلته بعد الإحتلال، فنشأ بها نشأة أوروبية بحتةمع حظ من العربية، كان من رموز الحركة الوطنية في عهدها الاوّل ، أُلقي القبض عليه إثر حوادث الزلاج ومقاطعة الترامواي ،فنفي إلى الجزائر، لكنّه بعد أن عاد منها واصل نشاطه

وقد كان عملهم ينحصر في توزيع بعض المنشورات والقيام بدعاية عظيمة، وكانت السلطة تتابعهم متابعة فعاله، فكانوا يجتمعون بمنزل الأمير محمد الحبيب نظرا لما لبيته من حصانة، لكن ومع ذلك فقد اعتقلت السلطة عام 1914 م جمعا من أنصارهم من بينهم الأستاذ توفيق المدني الذي اتهم بتعليق منشورات تحث الجيش على العصيان في جدران الجامع الأعظم..."[1]

إن الشهادة التي جاء بها علال الفاسي تفند ما جاء في تقرير العقيد بارون الذي أكد أن الحزب التونسي الذي حوصر من طرف حكومة حازمة، قد استسلم إلى سبات طوال الحرب.[2]

ب- على المستوى الخارجي:

1- النشاط العسكري:

لم يقم التونسيون بأيّ عمل عسكري ضدّ فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، وعلى العكس من ذلك، فقد وقفوا الى جانبها في الحرب، ودفعوا ثمنا باهضا في الدفاع عنها كلّفهم 80.000رجلا، شاركوا بكلّ بسالة في جميع المعارك الدمية، فقتل منهم 10.723 رجلا ،

السياسي بعد ح ع 1، فحضر تأسيس الحزب الدستوري التونسي، لكنّه امتنع عن آداء يمين الإخلاص لأنّ كان يميل إلى سياسة المراحل، وهذا ما دفعه الى الإنشقاق عن الحزب الدستوري عام 1921 ليؤسّس الحزب الإصلاحي، أنظر أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 222-224.

[1] علال الفاسي، الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، طنجة، ص 48.

[3]- تقرير العقيد بارون، ملحق بتونس الشهيدة لعبد العزيز الثعالبي، تر: شحادى إسماعيل، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1984 م، ص 331.

بينما تحوّل ما يقارب 10.000 للعمل في المصانع، و20.000 للعمل في الحقول عوضا عن العمال والفلاحين الفرنسيين المجنّدين وقد كان من واجب فرنسا في المقابل أن ترجع الى الشعوب المسيطرة عليها حريّتها [1].

2_النشاط السياسي:

إن الوطنيين التونسيين الذين لم يعودوا إلى تونس رحبوا بفكرة التعاون مع دول المحور ضد الحلفاء وبالأخص فرنسا، وفي هذا الصدد تذكر بعض المصادر أن علي باش حانبة رفقة بعض الزعماء المنفيين أخذ عهدا أثناء الحرب بتكوين دولة إسلامية تعرف بجمهورية شمال إفريقيا تضم كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا، وهذا في حالة انتصار دول المحور على الحلفاء.[2]

وقد استغل التونسيون إعانة المحور لهم، فعملوا على استمالة الرأي العام العالمي إلى قضيتهم، ودعوا إلى التحرر من الاستعمار الغربي،[3] وفي سبيل تحقيق هذه الغاية استقر زعيم حركة الشباب التونسي باسطنبول وبادر بتكوين "لجنة تحرير المغرب العربي"، أما شقيقه محمد باش حانبة فسافر إلى سويسرا، واستقر بجنيف، حيث أصدر عام 1916م مجلة أسبوعية ناطقة باللغة الفرنسية تحت عنوان:

« La Revue du Maghreb » أي مجلة المغرب، للدفاع عن المغرب العربي وقضاياه، لكنها توقفت عن الصدور بعد عامين من إصدارها بسبب انقطاع المدّ المالي من استطنبول.[4]

---

[1] أحمد القصاب، مرجع سابق ،ص 496

[2] شاوش حباسي، محطة في مسار الحركة الوطنية التونسية 1919م_1920م، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 7،يصدرها معهد التاريخ، جامعة الجزائر،1414هـ-1993م، ص 195، 196.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص 83.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 105.

إنّ توقّف مجلة المغرب عن الصدور لم يكن عائقا في طريق محمد باش حانبة الذي واصل نشاطه في التعريف بالقضية التونسية من خلال تأليف العديد من النشريات الناطقة بالفرنسية، من أهمها: "الشعب الجزائري التونسي وفرنسا" عام 1917م، و"الحماية الفرنسية بتونس" عام 1918، هذا بالإضافة إلى اضطلاعه بمهمة تنسيق أنشطة الوطنيين المغاربة المقيمين بأوروبا، متصلا ببعض القادة العرب في المهجر، نخص بالذكر منهم الأمير شكيب أرسلان، كمابقي على اتصال بالشيخ عبد العزيز الثعالبي وبعض الطلبة التونسيين في فرنسا نذكر من بينهم سالم الشاذلي الذي سيضطلع بمهام أول رئيس لجمعية طلبة شمال إفريقيا، ومحمود الماطري الذي سيكون فيما بعد من مؤسسي الحزب الدستوري الجديد (1934) وأول رئيس له، وفي ظل هذه الظروف تشكلت ببرلين لجنة استقلال تونس والجزائر من طرف أحد الدعاة التونسيون (الشيخ شريف صالح) الذي ألّف نشرية بعنوان "تونس والجزائر" ، وأخرى بعنوان "حقيقة الجهاد"، وبالتالي تمّكن الزعماء الوطنيون من التعريف بمطالب الشعب التونسي الجزائري، وبحقه في تقرير مصيره[1] وتجسد ذلك في مشاركة محمد باش حانبة في جوان 1916م للوفد المصري في مؤتمر القوميات الثلاث بمدينة لوزان السويسرية أين عرضوا مطالب تونس والجزائر وركزوا على منحهم الاستقلال الكامل.

وقد دعم مطالب محمد باش حانبة، وفد تونسي مغربي جزائري حضره ممثلوا الدول الإسلامية في مؤتمر اللجنة الهولندية الإسكندنافية بستوكهولم، حين طالبوا بالاستقلال الكامل لبلدانهم.[2]

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص 84.

[2] شاوش حباسي، مرجع سابق، ص 146.

الفصل الثاني :

التنظيمات السياسية للحركة الوطنية التونسية

المبحث الأول : تأسيس الحزب الدستوري التونسي

المبحث الثاني : قانون الحزب الدستوري التونسي

المبحث الثالث : نشاط الحزب الدستوري وردود الفعل الوطنية والأجنبية

المبحث الأوّل: تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي

أ- ظروف تأسيس الحزب التونسي

لقد أدّت الأوضاع الجديدة التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى إلى إرساء دعائم الحركة الوطنية، التي تأثرت بسلسلة من الأحداث الدولية والإقليمية نذكر منها:

1- على المستوى الخارجي:

- استغلال مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسن، المتعلقة بحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، وعلى اثر هذا الاعلان حاول الوطنيون التونسيون وعلى رأسهم عبد العزيز الثعالبي عرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح[1] .
- انتصار الثورة البلشفية، ودورها في مساندة حركات التحرر [2].
- التأثر بمعركة التحرير الوطني بمصر ، ومبادرات الزعيم سعد زغلول المتمثلة في طرح قضية الاستقلال.[3]
- حصول البلاد الطرابلسية على الميثاق الأساسي عام 1919، الذي يقضي بإنشاء برلمان طرابلسي، تكون فيه الأغلبية الساحقة للأعضاء المسلمين .
- تعاطف بعض العناصر اليسارية البرلمانية مع المطالب الوطنية .[4]

2-على المستوى الداخلي.

- حصيلة الحرب أو ما يعرف بضريبة الدم، وهي عبارة عن سياسة تتمثل في تشغيل السجناء لتعويض ما فقدته من يد عاملة انتهجتها أثناء الحرب العالمية الأولى، وهو ما أثار غضب التونسيين .

---

[1] غيلان سمير طه التكريتي، الحركة الوطنية التونيسة ،المجلة آداب الفراهيدي، عدد 13، ديسمبر 2012 ، ص 189

[2] خليفة الشاطر، مرجع سابق ، ص 85.

[3] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 59.

[4] أحمد القصاب، مرجع سابق، ص ص499،500.

- الحركات الاحتجاجية التي ظهرت كردّة فعل على السياسة الاستعمارية المتمثلة في ضم الأحباس والمساحات الزراعية لصالح المعمّرين .
- سن قانون الثلث الإستعماري المتمثل في الترفيع من أجور الموظفين الفرنسيين فقط، وهو ما ساهم في تعميق الفوارق بينهم وبين التونسيين[1] .

و أمام تضاعف هذه الإجراءاتو احتداد السياسة الاستعمارية، اقتنع زعماء حركة الشباب التونسي بضرورة التنظيم سياسيا، والعمل على إعادة بناء حركة وطنية من خلال الشروع في تأسيس حزب وطني يواكب الوضع الجديد بما يضمن حقوق الأهالي[2]، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية عقدت النخبة التونسية التي التفت حول عبد العزيز الثعالبي العديد من اللقاءات والاجتماعات فكان أوّلها اجتماع مارس 1919 الذي حضره ثلاثون مندوبا من المسلمين، وثلاثون من اليهود،ناقشوا فيه كيفية تقديم العرائض الى دول الحلفاء للمطالبة بحق تقرير المصير، وطرح فكرة الاستقلال .لكنّ ما تمخض عن هذه النقاشات ظهور خلافات جذرية بين أعضاء النخبة المؤسسة التي سرعان ما انقسم المشاركون فيها إلى نزعتين مختلفتين في الاتجاه، النزعة الأولى كان يتزعمها الثعالبي الذي طالب بحكم ديمقراطي دستوري يتحقق فيه الاستقلال الذاتي . بينما النزعة الثانية التيتتكوّن من طائفة يهودية وفئة مسلمة معتدلة طالبت بالحصول على إصلاحات تدريجية تتحقق في اطار الحماية لا غير، ولهذا لم يتوصل المجتمعون إلى أي اتفاق يذكر[3]، لذلك تقرر عقد اجتماع آخر لإيجاد حل توفيقي بين الطرفين، لكن في الاجتماع المحدد لم يحضر سوى أنصار الرأي المتصلبالذين قرّروا تأسيس الحزب التونسي [4].

---

[1] أحمد القصاب، مرجع سابق، ص507

[2] خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص ص 85،86.

[3] عبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص 14

[4] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 65

لم يكن هذا الحزب الحديث النشأة ، حزبا بالمعنى الصحيح المتعارف عليه الآن ، بل كان عبارة عن تجمّع وطني غايته لا تتجاوز إجراء إصلاحات[1]، إلاّ أنه استطاع في فترة جدّ بسيطة أن يجمع الأنتلجنسيا التونسية حوله، فكثر المنتسبون إليه [2].

ب- نشاط أحمد السقا وعبد العزيز الثعالبي:

لقد كانت هذه التشكيلة التي تأسست في ربيع 1919 م، تضم إلى جانب عبد العزيز الثعالبي أنصار قدماء علي باش حانبة، بالإضافة إلى وجوه جديدة جنّدت من بين المحامين المتشبعين بثقافة قانونية فرنسية، عملوا على صياغة خصائص الحزب وتجسيدها في نزعة تتمثل في التمسك بالشكليات القانونية لمنح الثقة إلى الطرق الدبلوماسية، ودعمها في الالتجاء إلى المرافعات المقننة، والمعززة بملفات مقنعة[3]. وعلى هذا الأساس تقرر ايفاد احمد السقا[4] إلى باريس في أفريل 1919 للقيام بمهام تبليغ مطالب التونسيين الى مؤتمر الصلح ، وتهيئة الأرضية لعرض القضية التونسية على الساحة الدولية، من أجل كسب تأييد الرأي العام، فقام بالإتصال ببعض الأوساط اليسارية ولاسيما الحزب الإشتراكي الذي اعتزم عرض القضية التونسية على مجلس النواب الفرنسي [5]، وفي ظل هذه الظروف وبينما كان السقا يواصل نشاطه ويكثف جهوده هناك، كان أعضاء النخبة هنا يجتمعون من لآخر، ويعملون كلهم من أجل بلوغ الهدف الذي سافر من أجله السقا ،فاتفق رأي الجميع على إرسال الثعالبي إلى باريس لمساندة مبعوثهم هناك[6].

---

[1] محمد الشريف الهادي، مرجع سابق، ص 115

[2] عبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق ص 18

[3] أحمد القصاب مرجع سابق، ص505

[4] أحمد السقا: ولد في 1892/03/13 بالمنستير، درس بتونس، وتابع دراسته العليا بباريس ، فناقش الدكتوراه عام 1916 م، استضاف الثعالبي في بيته حين تقرر سفره إلى باريس عام 1919م، وشاركه في تحرير كتاب تونس الشهيدة، أنظر: يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص65.

[5] خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص86

[6] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 68

لم يراود الثعالبي أدنى شك في زيف وعود ولسن الذي وضع مصالح القى فوق مبادئه واعتبر المسألة التونسية من قضايا فرنسا الداخلية [1]، لكنّه وبالرغم من هذا فإنه قد حلّ بالعاصمة باريس في 1919/07/10، ليس طمعا في العودة إلىتونس بتقرير المصير وإنّما لانتهاز الفرصة، وعرض أوضاع تونس ومطالبها على الساسة الفرنسيين[2]، فاتصل بالزعماء الاشتراكيين، ووثّق عرى الصداقة معهم، كما اختلط بمختلف التجمعات السياسية، فنظّم الاجتماعات وكتب في الصحف والمقالات، واستطاع أن يؤثر على السيد لونجيه longuet ورونو دي بيني ronud de penet [3] اللذان وعدوه بتبني القضية التونسية والعمل على تحقيق العدالة في تونس، كما ارتبط بزعيم الاشتراكيين مارسيل كاشان الذي مكّنه من عرض القضية التونسية على مجلس النواب الفرنسي، وتمكن أيضا من الاجتماع بلجنة حقوق الإنسان التي وعدت بالاهتمام بالمسألة التونسية، وفي سبيل الدعاية لقضيته انتسب إلى عدّة جمعيات منها: اللجنة الفرنسية الشرقية والجمعية الفرنسية الشرقية، واللجنة الفرنسية الإسلامية، وأسس وترأس جمعية الطلاب التونسيون، كما أسس الجمعية الفرنسية التونسية[4]، ولم يقتصر نشاطه على هذا الحد، بل تعدّاه الى شن حملة كتابية تمثّلت في تأليفه لكتاب "تونس الشهيدة"، الذي قام فيه بصياغة مطالب تونس استنادا إلى المذكرات والتقارير التي أمده بها رفاقه بتونس، كما قام فيه بفضح دسائس الاستعمار و جرائمه.

من خلال النشاطات التي اضطلع بها عبد العزيز الثعالبي بمعية أحمد السقا، نستنتج أنّ الوفقد عرّف الرأي العام الفرنسي والعالمي بمطالبه، وكسب التأييد من طرف عدّة قوى، إلاّ أنّ فشل الحزب الإشتراكي في انتخابات أكتوبر 1919، كان بمثابة الضربة التي قضت

---

[1] علي المحجوبي، مرجع سابق، ص ص 221-224

[2] شاوش حباسي، مرجع سابق، ص148

[3] لونجيه: رئيس اللجنة الإستعمارية التابعة للحزب الإشتراكي، انظر : تونس الشهيدة، تر: شحادى إسماعيل، مصدر سابق، ص 368

[4] عبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص16

على أمال النخبة التونسية بل وكان حتى مفجرا للخلاف بين أعضائها الذين اختلفت اتجاهاتهم،[1] وانقسمت إلى:

1- **اتجاه ثوري:** سيطر على أصحابه فكرة الجامعة الإسلامية، فدعوا إلى الاستقلال الكامل ومعاداة الفرنسيين، يمثل هذا الإتجاه محمد باش حانبة .

2-**اتجاه إصلاحي:** ينادي بالمساواة بين الفرنسيين والتونسيين ، يؤمن أصحابه بسياسة التعاون مع إدخال إصلاحات على نظام الحماية وتحقيق حكم ذاتي في إطار الجمهورية الفرنسية، ويمثل هذا الاتجاه حسن القلاتي .

3- **اتجاه معتدل:** يسعى إلى النهوض بالتونسيين، ومشاركتهم في إدارة شؤون البلاد في ظل سلطة الحماية، ويمثله: فرحات بن عياد [2]وعلي كاهية والشاذلي القسطلي .

4- **اتجاه واقعي مرن:** يمثله الثعالبي الذي أخذ موقفا وسطا بين الإعتدال والتطرف، بعدما كان يطالب بالاستقلال التام، لكنّه عدل عن هذه السياسة لعدم جدواها فسلك بدلا من ذلك منهج الإصلاح .[3]

إنّ بروز هذه التيارات دفع بالأعضاء النافذين للحزب التونسي إلى الاجتماع في 1920/02/22 لوضع حدّ للخلافات القائمة بينهم فاقترح حسن القلاتي أن تنحصر مطالب التونسيين على تحسين أجهزة الإدارةفي البلاد التونسية دون المساس بالحماية، لكنّ محمد الرياحي عارض أي تعاون مع الاستعمار، وأجاب أنّ الشعب التونسي يرفض إعطاء أيّ حق لفرنسا في تونس، وتكررت اللقاءات السرية في تونس إلى أن توصل النقيضان إلى الاتفاق على برنامج عمل غايته الوصول إلى دستور لتونس، وعليه تقرر إرسال لجنة إلى

---

[1] خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص ص85-87

[2] فرحات ابن عيّاد: كان من الرعايا الإنكليز منذ أن طلبت عائلته الحماية الدبلوماسية من إنكلترا، ثم أصبح فيما بعد من الرعايا التونسيين المخلصين لفرنسا، أنظر يوسف مناصرية، مرجع سابق ،ص244.

[3] يوسف مناصرية، نفس المرجع، ص ص78،79.

باريس تعاون الثعالبي في مهمته، وأطلقوا على حركتهم اسم "الحزب الحر الدستوري التونسي".[1]

ج- تأسيس الحزب التونسي

لقد تمّ تأسيس الحزب رسميا تحت اسم "الحزب الحر الدستوري التونسي"يوم انعقاد مؤتمره الأول بمدينة تونس ، بدار الشيخ المختار كاهية بتاريخ 1920/03/14، لكن لم يعلن عنه جهرا الاّ يوم انعقاد مؤتمره الثاني بتونس في 1920/06/03 بمنزل الشيخ حمودة المنستيري بالمرسى حيث تقرر الاعلان عنه حالا، وأخذ من مدينة تونس مقرا له، واعترف به رسميا على اثر استقبال الباي محمد الناصر للوفد الدستوري يوم 1921/06/18 وموافقته على مبادئه .[2]

المبحث الثاني: قانون الحزب الحر الدستوري التونسي

أ- برنامجه:

لقد عقدت النخبة التونسية اجتماعا عاما بتونس يوم 1920/02/05 اتفق فيه الجميع على وضع برنامج سياسي جديد، حدّدوا فيه أهداف الحزب التي عرضها ابن عياد على الثعالبي في رسالة له بتاريخ 1920/03/07 للنظر والتحقيق فيها ،فوافق عليها بعد أن قام بتعديلها، وردّها إليه في 1920/03/18، وصار هذا البرنامج بعد اقراره النهائي يمثّل ميثاق الحزب[3]، الذي طالب بجملة من الحقوق المنتزعة، قام الأعضاء بصياغتها على النحو التالي:

1- تشكيل مجلس استشاري يتكوّن من أعضاء فرنسيين وتونسيين منتخبين بالاقتراع

---

[1] عبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص18.

[2] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 89.

[3] عبد العزيز الثعالبي، تر: شحادى اسماعيل، مصدر سابق، ص358.

العام، تكون له السيادة الكاملة في وضع برنامج أعماله، كما له صلاحيات واسعة لاسيما فيما يتعلّق بالقضايا المالية.

2- تأسيس حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس .

3- الفصل بين السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية .

4- منح التونسيين حق اشغال الوظائف الادارية .

5- المساواة في أجور الموظفين ذوي القدرات المتساوية في الوظائف المتشابهة، دون تمييز لصالح الأوربيين على حساب التونسيين.

6- تنظيم بلديات منتخبة بالاقتراع العام في جميع أنحاء المملكة.

7- حرية الصحافة، والاجتماع، وتأسيس الجمعيات.

8- مشاركة التونسيين في شراء أسهم الأراضي الزراعية و أملاك الدولة.

9- إجبارية التعليم. [1]

من خلال هذه المطالب نستنتج أنّ الحزب كان سياسيا بالدرجة الأولى، حيث أنّه كان يهدف إلى زوال سلطة الحماية وتقييدها أمام مقررات المجلس المطلوب تأسيسه، لذلك اعتبر الوجه الحقيقي للحزب الدستوري الذي كان يسعى الى تحقيق الاستقلال التام، وتكوين نظام تونسي حر، ولتحقيق ذلك قام المؤتمرون بفصل معاني ومرامي الحزب القريبة والبعيدة، فقرروا في اجتماع 1920/03/14 أنّ الغاية التي يهدف إليها الحزب الدستوري هي الاستقلال، بينما المطالب التي سيفاتح بها كلّ من الباي والمقيم العام هي مطالب مرحلية فقط، سيتمكن من خلالها من تحقيق الأهداف الحقيقية التي ترمي إلى تخليص البلاد من نير الاستعباد، ورفع الشعب التونسي إلى مستوى الشعوب والأمم المتحضرة التي تتمتع بالحقوق والحريات[2]، لكنّ هذا لن يتحقق إلاّ عن طريق إقرار برنامج الحزب الذي جاء مفصّلا على النحو التالي:

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 106.

[2] يوسف مناصرية، مرجع سابق ،ص ص 79،80 .

1- إقرار دستور: يقضي التفريق بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويضمن للأمة التونسية الحكم الذاتي وفقا لمبادئ العدل والمساواة، وبهذا يضمن إبقاء السيادة في الأسرة الحسينية، التي يمارسها أكبر العائلة سنّا بعد تأدية يمين الوفاء للدستور[1].

2- إقامة حكومة :تتألف الحكومة في حكم الدستور من الوزراء الذين يختارهم من يعيّنه الأمير لتشكيل الوزارة التي تستند إليه رئاستها، وتكون الوزارة مسؤولة أمام مجلس الأمة التونسي، ولبقائها في الحكم يجب عليها أن تتمتع بثقة الأغلبية .

لهذه الوزارة الحق في تكليف المقيم العام الفرنسي بتونس بتسيير السياسة الخارجية تحت مسؤوليتها، ريثما تتمكن البلاد التونسية من تسيير شؤونها الخارجية بنفسها بصورة مباشرة، أو عن طريق وزارة مكلّفة بالشؤون الخارجية. [2]

3- تشكيل مجلس أمّة تونسي: يتكون من أعضاء ينتخبهم التونسيون، أمّا الجالية الأجنبية فينوب عهنا ممثلون لا يمكن أن يتجاوز عددهم ثلث مجموع أعضاء المجلس،و هذا في حالة مرهونة بتمكن الأجانب من الامتثال للقوانين التونسية، نظرا لعدم وجود أي حق شرعي يسمح للأجانب بالمشاركة في العمل التشريعي مع التونسيين .

أمّا فيما يخص الحقوق المدنية فإن كل تونسي له من العمر واحد وعشرون سنة له الحق في انتحاب الأعضاء التونسيين بمجلس الأمة .أما انتخاب الأعضاء الأوربيين فيجري على مقتضيات خاصة تصدرها الحكومة بالاتفاق مع المقيم العام و يصادق عليها مجلس الأمة.

أمّا المجالس العامة في مراكز الولايات (القائدات) فتتمثل وظيفتها في مشاركة رئيس المجلس (القائد) في إدارة الولاية وينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، كبقية المجالس الانتخابية الأخرى.[3]

---

[1] عبد العزيز الثعالبي، تر: شحادى اسماعيل، مصدر سابق، ص 360.

[2] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 81.

[1] يوسف مناصرية ، مرجع سابق ، ص 82.

كما كان من المفروض أن تُؤسّس حجرات تونسية بحتة للفلاحة و التجارة في جميع المدن الكبرى التونسية، ينتخب أعضاءها من طرف الفلاحين وكبار التجار التونسيين . وتخصص مداخيل الميزانية لمصاريف المصالح العامة التونسية والجيش الوطني التونسي الذي يجب أن لا يتجاوز عدده ما يلزم لحفظ استقرار البلاد وأمنها و لا يمكن استعماله بأي صورة لمحاربة شعوب تدين بالدين الإسلامي[1].

ب – هياكل الحزب

لقد حُدّد النظام العام للحزب تبعا للهياكل التالية:

1-الشعب المحلية : لقد نص الفصل الخامس من قانون الحزب على السماح لأعضائه بتأسيس شعب عندما يصل منخرطيها الى سبعة منخرطين وهو الحدّ الأدنى[2]. وحدد النظام الداخلي لهذه الشعب، حيث اعتبر حضور جلساتها أمرا ضروريا على كل عضو تابع يملك بطاقة انخراط، ولذلكعليه أن يقوم بواجبه، وإن حدث وأخلّ بأحد واجباته تقترح اللجنة التنفيذية المحلية على اللجنة المركزية للجهات طرده من الحزب.

لقد تمثّل دور الشعب المحلية في ربط عمليات الحزب في الجهات، وقيام أعضائه بنشر الدعاية للحزب وإدخال فكرته في وسط الطبقات التونسية[3] .

2- اللجنة التنفيذية المحلية: هي السلطة العليا في الشعب المحلية، تتركب من ثلاثة أعضاء يقع انتخابهم في جلسة مكوّنة من جميع الأعضاء التابعين للشعبة. تجتمع هذه اللجنة لزوما مرتين في الشهر على الأقل، من أجل توزيع العمل على جميع أعضاء الشعبة، وتكوين الحركات المحلية، وتسيير أعمال الحزب من خلال الإشراف على الدعاية وجمع

---

[1] عبد العزيز الثعالبي، تر: شحادى اسماعيل، مصدر سابق، ص ص 361،362.

[3] الهادي التيمومي، مساهمة الشرائح الشعبية في الحركة الوطنية: الحزب الدستوري في مدينة تونس 1920-1934، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، قرطاج، 1999، ص 677 .

[4] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص ص90،91.

المال وتقرير الميزانية، واتخاذ القرارات السياسية الهامة مع العمل على التنسيق بين مختلف اللجان الجهوية.

3- شعب الجهاتلقد نصّ قانون الحزب على تأسيس شعب للجهة شرط أن تحتوي على خمس شعب محلية لا يقل عدد أعضائها عن خمس مائة عضو .

من مهام شعب الجهات احترام مبادئ برنامج الحزب، ومقررات المؤتمر العام، واللجنة التنفيذية المركزية.

4- اللجان المركزية للجهات : تتركب اللجنة المركزية للجهة من خمسة أعضاء على الأقل نصفهم من البلدة التي هي مركز الجهة، واللجنة مسؤولة عن أعمالها أمام مؤتمر الجهة الذي تقوم بانتخابه، كما لها السلطة المطلقة في ضبط العمل في دائرتها بالاتفاق مع اللجنة المركزية.

تقوم اللجنة الجهوية بإيفاد اثنين من أعضائها إلى اللجنة المركزية لإحاطتها بحالة الحزب في الجهة، كما تقوم بربط العلائق مع الشعب المحلية ومدّها بتعليمات اللجنة المركزية الرئيسية [1].

5- مؤتمرات الجهات :يتألّف مؤتمر الجهة من نوّاب الشعب المحلية ،ويقوم بالنظر في حالة الحزب بالجهة وتعيين نوّاب الجهات فيه، وتحرير المقترحات المراد عرضها على المؤتمر العام.

6- **المؤتمر العام**:يتألف من نوّاب شعب الجهات الواقع تعيينهم من طرف مؤتمرات الجهات بنسبة عضو واحد على كل شعبة واجب وجوده في مؤتمر الجهة لتمثيلها، وعضو آخر ينوب عن كل فريق يتألف من مائتين وخمسين عضوا عاملا.

وللمؤتمر السلطة العليا في إدخال كلّ التغيرات على برنامج الحزب وتنظيماته، والبحث في سياسته ومنهجه، كما ينتخب أعضاء اللجنةالتنفيذية للحزب مرّة كلّ سنتين، ويستمع الى تقرير اللجنة المركزية الرئيسية.

[1] شايب قدادرة ، مرجع سابق، ص ص 117،118.

7- اللجنة التنفيذية المركزية: تتركب هذه اللجنة من خمسة عشر عضوا، وهي مسؤولة عن أعمالها لدى المؤتمر العام الذي يفرض عليها وجوب دعوته لعقد جلسة عامة.

تتلخص مهام هذه اللجنة في مراعاة مقررات المؤتمر،والحفاظ على برنامج الحزب والسهر على تطبيقه، كما تعمل على نشر حركة الحزب وبسط أعمالها ومساعيها لدى المؤتمر [1].

ومن خلال هذه التنظيمات بدأ الحزب يعمل كهيكل منظّم ومشرف على سياسة تقرر ضمن هياكله . [2]

ج - النظام الإداري للحزب

1- إدارة الحزب: بناءاً على القانون الأساسي للحزب الحر الدستوري التونسي، أجمع الحاضرون على منح رئاسة الحزب للشيخ عبد العزيز الثعالبي غيابيا، ووقع انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية الأولى، فاختير المحامي أحمد الصافي أمينا عاما للحزب، والمحامي صالح فرحات أمينا عاما مساعدا، والشيخ حمودة المنستيري أمينا للمال، ومحمد الصالح ختاش أمينا عاما مساعدا للمال، أمّا السادة الأعضاء فهم: المنصف المنستيري، والطيب الجميل، ومحي الدين القليبي، وأحمد توفيق المدني، وعلي كاهية والشاذلي خزندار.

لكّن وعلى اثر خروج الثعالبي من السجن انعقد مؤتمر الحزب الثالث في 21 ماي 1921 بدار الشيخ المختار كاهية، وتقرر تسليمه إدارة الحزب التي أسندت إليه رئاستها، ثمّ تقرر في اجتماع آخر بتاريخ 29 ماي1921م برئاسة الثعالبي انتخاب اللجنة التنفيذية بقيت فيها الامانة العامة في يد المحامي أحمد الصافي، واختير أحمد توفيق المدني أمينا عاما مساعدا للقلم العربي والطيب الجميل أمينا عاما مساعدا للقلم الفرنسي، والشيخ حمودة

---

[1] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص ص 92،93.

[2] الهادي التيمومي، مرجع سابق، ص 677.

المنستيري أمينا للمال، واختير الأستاذان المنوبي درغوث والطيب رضوان مستشارين للمالية.[1]

2-المجلس العام للحزب: يتركب من أعضاء اللجنة الإدارية، ومن عشرة أعضاء بالنسبة لمدينة تونس، وعضوين بالنسبة لكل شعبة من شعب الحزب، يجتمع المجلس مرتين في السنة على الأقل بدعوة من الأمين العام، واذا استلزمت الضرورة دعوته يجتمع بعد موافقة أغلبية الأعضاء اللجنة الإدارية وبناءاً على طلب مبرر يمضيه خمسة وعشرون عضوا من أعضائها .

3-أداء يمين الإخلاص: لقد حدّد القانون الأساسي للحزب كيفية آداء اليمين الدستورية والقبول في عضوية الحزب، فأوجب على كلّ من يروم الانخراط فيه أن يقسم باليمين المعتبرة شرعا، وأن يحترم أصول الحزب وبرنامجه[2].

4- الإنخراط:لقد نصّ القانون الأساسي على فتح عضوية الحزب للمسلمين واليهود التونسيون الغير متجنسين بجنسية أجنبية، والقاطنين بتونس، على شرط أن يتم تقديم كلّ شخص يرغب في الانخراط إلى اللجنة الإدارية من طرف عضوين من أعضاء الحزب، وفي حالة قبوله عليه أداء يمين الإخلاص على الكتاب المقدس .[3] .

5-الاشتراكات :لقد حدّد الحزب كيفية تمويله رسميا، فأوجب على كلّ عضو من أعضائه أن يدفع مبلغا قيمته عشرة فرنكات شهريا، وارتفعت فيما بعد الى اثنتي عشر فرنك، كما كان يقبل التبرعات التي كانت تقدّم الى أمين ماليته ، أو تسلّم له مباشرة [4].

المبحث الثالث: نشاط الحزب الدستوري التونسي وردود الفعل الوطنية والأجنبية.

---

[1] يوسف مناصرية ، مرجع سابق ، ص ص 94،95.

[2] عبد العزيز الثعالبي ،تر: شحادى اسماعيل، مصدر سابق ، ص ص 362،363.

[3] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص195 ،196.

[4] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 94.

لقد عمل الحزب الدستوري التونسي على التعريف بقضيته الوطنية، والعمل على كسب تأييد محلي ودولي لبرنامجه ، وركّز في ذلك على إقرار الحق وتحقيق العدل دون سواهما، وفي سبيل تحقيق ذلك قام بالاعتماد على الصحافة التي صبغت الحزب بطابع العالمية، ثمّ عمل على استقطاب عطف السلط الوطنية والأجنبية من خلال إرسال الوفود الى كلّ من سلطة الباي، والسلطة الفرنسية بفرنسا وتونس .

أ- نشاط الحزب

1- نشاط الصحافة ودورها في تنامي الوعي الوطني :

لقد كانت الصحافة هي الوسيلة الأولى التي اعتمد عليها الحزب في نشر آرائه ومبادئه بين صفوف الشعب وكسب عضويتهم فبالإضافة إلى الخطب التي كانت تلقى في المساجد، والنوادي، ولساحات العامة، وكذلك الندوات الشعرية، هناك الصحافة العربية والفرنسية التي كانت تبث الدعاية للحزب بكامل أرجاء الوطن[1].

لقد شهدت الصحافة خلال هذه الفترة انتعاشة قوية، تمثّلت في عودة الصحف القديمة الى الظهور، نذكر من بينها المنير، ومرشد الأمّة، والمشير وغيرها، كما تأسّست صحف جديدة ناطقة بالعربية والفرنسية كانت كلّها تساند أطروحات الحزب الدستوري وتعمل على نشر مبادئه [2].

نذكر من بين الصحافة العربية التونسية النديم، ولسان الشعب، والوزير، و جريدة الصواب التي تبنت آراء الحزب رسميا واهتمت بالدعاية له .فكانت تشرح مطالبه،وتنوّه بغاياته و تشيّد بذكره، وتبث أفكاره، و تعلق على أعمال رجاله في الخارج و الداخل . ولمّا عطّلت سلطة الحماية هذه الجريدة يوم 5 أفريل 1922 م لاهتمامها بحادثة تنازل الباي عن العرش، خلفتها جريدة (الاتحاد) ولما تعطلت هذه الأخيرة من طرف صاحبها بالإتفاق مع سلطة الحماية، أنشأ الحزب الدستوري جرائد أخرى عبر فيها عن آرائه السياسية وغيرها . وكان من بينها و برزها جريدة (الأمة) و(المبشر) و (العصر الجديد)، و(إفريقيا) . ولكنها

---

[1] الشايب قدادرة، مرجع سابق، ص ص 123،124

[2] خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص88.

جميعا تعطلت هي الأخرى، لأسباب كثيرة، فمنها ما أوقفته سلطة الحماية، ومنها ما توقف من تلقاء نفسه لأسباب مالية و غيرها.[1]

ومن صحافة الحزب الفرنسية، نذكر جريدة (صدى الصحافةl'école de la presse) أسسها الشيخ الثعالبي في مارس 1923 و قد دافعت بشدة عن القضية التونسية، و لكنها توقفت عن الصدور على اثر محاكمة صاحب امتيازها، الفرنسي بول وستوكهولم .ثم أصدر الحزب جريدة أخرى سنة ، 1924 سمّاها (الحر le libéral) .و ما صار الأستاذ الشاذلي خير الله عضوا في لجنة الحزب التنفيذية، أصدر جريدتيه (اللواء L'Etendard) و(صوت التونسيla voix du Tunisien) التي شارك فيها أحمد الصافي و الصالح فرحات، و غيرهما من أعضاءالحز ب البارزين ، ثم تأسست جريدة فرنسية أخرى سنة 1932 ، هي جريدة (العمل التونسي l'action Tunisienne) لصاحبها الحبيب بورقيبة.

لقد عملت كل هذه الجرائد العربية ولفرنسية على نشر الدعاية للحزب وكسب الأعضاء وجمع الأموال من الفلاحين، و لعمّال،والتجّار، و موظفين التونسيين وإثارتهم ضد سياسة سلطة الحماية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[2]

2- نشاط الوفود

لقد قام الحزب الحر الدستوري التونسي بنشاطه في نطاق الشرعية المطلقة، حيث أنّه ركّز في عمله على الحق والعدل دون سواهما، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية سعى إلى كسب تأييد عريض لبرنامجه الذي اتّسم بعدّة مبادرات تمثّلت في إرسال الوفود إلى كلّ من الباي والسلط الفرنسية بفرنسا وتونس والى مؤتمر الصلح والمؤتمرات الدولية ، قصد التعريف بالقضية التونسية[3] .

- **الوفد الدستوري الأول لدى حكومة الباي 18 جوان 1920**:كان هذا الوفد يتكوّن من أعضاء الحزب الدستوري التونسي، بالإضافة إلى ممثلين عن جميع طبقات الشعب

---

(1) عمر بن قفصية، أضواء على تاريخ الصحافة 1860-1970، دط، دار الطباعة المغربية، تطوان، دت، ص ص 20،21.

(2) شايب قدادرة، مرجع سابق، ص ص 123،124.

(3) أحمد القصاب، مرجع سابق، ص 506.

التونسي، الذين شكّلوا وفدا عرف باسم وفد الأربعين، وقد كان يترأسه صادق النفير الذي حرص على ضمان تأييد الباي محمد الناصر، وحمله على المطالبة بالدستور[1].

- **الوفد الدستوري الأول لدى الحكومة الفرنسية جوان-جولية 1920:** كان هذا الوفد يتركب من ثلاثة محامين هم : أحمد الصافي وصالح بلعجوزة والبشير عكاشة، واثنين من أعيان العاصمة وهم: البشير البكري ومصطفى الباهي. التحق هذا الوفد بعبد العزيز الثعالبي وأحمد السقا، بعد أيّام قليلة من تقيم برنامج الحزب الدستوري لدى الباي، وكان يهدف الى إلتفاف مختلف الشرائح حوله، كما أكّد على ضرورة توقيع العرائض الموجّهة الى البرلمان الفرنسي.لكنّ السلطة الفرنسية التي كانت لا تزال تحت تأثير نشر كتاب تونس الشهيدة، رفضت الاستماع إلى المطالب التونسية، وأوصدت جميع الأبواب في وجه الوفد الدستوري، والأكثر من ذلك أنّها قامت باعتقال رئيسه[2].

-الوفد الدستوري الثاني لدى الحكومة الفرنسية 22 ديسمبر1920 /جانفي1921: لم تهن عزيمة الحزب الدستوري بعد أن قوبلت مطالبه بالرفض فأرسل وفدا ثانيا الى باريس، برئاسة الطاهر بن عامر، وقد ضمّ هذا الوفد سبعة أطراف معتدلة من بينها حسن القلاتي الذي ذكر في برنامجه عدم تعارض مطالبه مع المصالح الفرنسية بتونس. وانضمّ الى هذا الوفد فرحات بن عياد، ممثّل الحزب الدستوري، الذي نجح في نشر الدعاية لإيقاظ الرأي العام الفرنسي، وتنبيهه الى ما يجري في تونس، وما يحاك ضدّ شعبها، فاستمال إليهنوّاب البرلمان الفرنسي الذين قدّموا مشروع قرار الى مجلس النوّاب يدعوا نصه إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنح الشعب التونسي ميثاقا دستوريا، يرتكز على مبدأ التفريق بين السلط، مع قيام مجلس تفاوضي منتخب بالاقتراع العام، تكون الحكومة فيه هي المسؤولة عن تصرفها، بشرط ألاّ تتجاوز الاهتمام المحلي البحت.[3]

---

(1) خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 87.

(2) محمود شاكر، مرجع سابق، ص 133.

(3) خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص87 .

لقد كان مشروع القرار هذا يحمل إمضاء 25 برلمانيا فرنسيا، وبهذا استطاع الوفد الدستوري حمل بعض الأعضاء المعتدلين من المجلس الذي يسيطر عليه نوّاب اليمين على تبني المطالب الدستورية، كما تمكن من مقابلة المقيم العام سان لوسيان، و وزير الشؤون الخارجية ورئيس مجلس الوزراء،وإثر هذه المقابلات تحصل على نتائج ملموسة تمثلت في رفع حالة الحصار التي كانت قائمة في الإيالة منذ أحداث الزلاّج، واطلاق سراح المساجين، وعلى رأسهم عبد العزيز الثعالبي في 01 ماي 1921[1].

-**الوفد الدستوري الثالث لدى الحكومة الفرنسية في تونس:** ما إن حلّ المقيم العام الجديد لوسيان سان بتونس بتاريخ 21 جانفي 1921 حتى استقبل أربعون شخصا من الأعيان التونسيين، يتقدمهم أحمد الصافي الذي قدّم المطالب الدستورية للمقيم العام الذي رفض الالتزام بأي شيئ بصور ة مطلقة، واكتفى بوعد مخاطبيه بإدخال بعض الإصلاحات التي بإمكانها ايجاد حلّ للمعضلة التونسية[2].

ب- ردود الفعل الوطنية والأجنبية :

1- موقف الباي:

لقد مال الباي محمد الناصر، وأغلب حاشيته الى النظريات الدستورية، و اشتهر بمساندته للحزب سرا أو جهرا كما شجّع الأمراء حسن والهاشمي، ومحمد المنصف بوجه خاص الدستوريون، وساعدوهم على تقديم المظاهرة التي تقرر تنظيمها يوم وصول رئيس الجمهورية ألكسندر ميلران الى تونس. كما سلم الباي محمد الناصر بنفسه الى المقيم العام برنامجا تضمّ 18 نقطة، طالب فيها بالإضافة الى المطالب الدستورية بإرجاع الأملاك التي خصصت للاستعمار الزراعي، وطالب فيه بتمكينه من حق اختيار وزرائه وعزلهم، وهدّد بتنازله عن العرش اذا لم تقع الاستجابة الى مطالبه، ودعما له أقسم الأمراء على عدم قبول أيّ واحد منهم قبول الخلافة في حالة تنازل الملك على العرش، ولمّا انتشر الخبر أضربت

---

[1] أحمد القصاب، مرجع سابق، ص110.

[3] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص174.

المدينة تلقائيا في 05 أفريل 1922، واتجهت الى مظاهرة كبيرة نحو المرسى لتطلب من الباي التراجع عن قراره، وتعرب عن تأييدها المعنوي للباي نظرا لمساندته للحزب الدستوري[1].

2-ردود فعل سلطة الحماية :

لقدكان لسلطة الحماية ردّ فعل قوّي عبرت عنه:

- أحداث أفريل 1922:

لقد قامت الحماية بتسليط ضغط شديد على الباي محمد الناصر بسبب مواقفه الوطنية فحوصر قصره بالجيش والدبابات، لكنّ تظاهر الشعب وتضامنه مع الملك أجبر المقيم العام أن يفك الحصار على الباي، بل حتى أنّ قام بوعده بتنفيذ بعض المطالب الوطنية بعد زيارة رئيس الجمهوريةالفرنسية لتونس، لكن وبمجرد مغادرة الر ئيس الفرنسي أرض الوطن، متجها نحو بلاده، حتى أعاد لوسيان سان القمع من جديد، فصادر الحريات العامة، وعطّل الصحف، وأغلق النوادي والجمعيات، وفرض جوا من الرعب والإرهاب، من خلال القيام بمظاهرة عسكرية كبيرة،أجبرت الباي على الرضوخ وإقصاء الوطنيين من قصره.[2]

-إصلاحات جويلية 1922:

على إثر التطورات الحاصلة قررت السلطات الفرنسية أن تقدم بعض التنازلات، إحساسا منها بالقلق من اتساع نطاق الحركة الوطنية، وبناءًا على ذلك قررت إصدار مراسيم الإصلاحات بشرط ألاّ تتعارض مع بقاء مركز فرنسا في تونس[3]، لذلك أصدر المقيم العام قرارات تتعلّق بـ :

*تطبيق قوانين جديدة للجنسية في 08-11-1921: لقد فقد الأجانب الحق في الجنسية التونسية وجنّسوا بالجنسية الفرنسية، كماجرّدوا من الرعوية اذا كان جدّهم من مواليد تونس،

---

[1] أحمد القصاب، نفس المرجع ص514.

[2] الطاهر عبدالله، مرجع سابق، ص ص 64،63.

[3] غيلان سمير طه التكريتي، مرجع سابق، ص 190.

وبالإضافة إلى هذا فقد أصدروا قانونا في 20-03-1923 منحو بموجبه الجنسية لكل من يطلبها، ويظهر عواطف اتجاه فرنسا، لكنّ المسلمين التونسيين قاوموا هذا الاتجاه ، وقاوموا كل مسلم يحمل الجنسية الفرنسية، واعتبروه مارقا من الإسلام.[1]

*مناقشة موضوع الإصلاح في البرلمان : لقد تمّ استبدال مجلس الشورى بالمجلس الكبير، وهو عبارة عن هيئة استشارية تتألّف من قسمين، أحدهما تونسي يتكون من 41 عضو، وآخر فرنسي يتكوّن من 56 عضو، تقوم بمهام تقديم التقارير الخاصة بالميزانية والمسائل المالية و الاقتصادية الأخرى [2].

*إحداث مجالس محلية للبلديات والمقاطعات: لقد تمّ انتخاب الأعضاء الفرنسيين في المجلس في أواخر عام 1922، كما عقد هذاالمجلس أوّل اجتماعاته مباشرة بعد إجراء الانتخابات[3].

لقد رفض الدستوريين من هذه الإصلاحات، واعتبروها إصلاحات اندماجية جاءت بهدف القضاء على الكيان التونسي، وأعلنوا تمسكهم بمبادئ حزبهم وعملوا على الدعاية لها، وساندهم على ذلك دعم الناصر باي الذي انتهج سياسة تعاون معهم، لكن بوفاته فقدت الحركة الوطنية أكبر سند ونصير لفكرتها، فكثر الاضطهاد وزاد التشريد، ونفي الشيخ الثعالبي الى الخارج، وانقسم الحزب الدستوري على نفسه في تلك الظروف الحرجة ، فانشق المعتدلون بقيادة الحسن القلاتي، وتكتلوا مع الطائفة اليهودية ليشكلوا ما يعرف بحزب الإصلاح، الذي بدأت بوادره تبرز ابتداءا من شهر مارس1921 . وزادت حدّته بعد إصلاحات 1922 التي تمثل غرضها الأساسي في استمالة القادة المنشقين من خلال منحهم بعض الامتيازات[4] .

---

[1] محمود شاكر، مرجع سابق، ص 137.

[3] سمير غيلان طه التركيتي، مرجع سابق، ص190.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 107.

[4] خليفة الشاطر، مرجع سابق، ص 89.

لقد شهد الحزب الدستوري بالإضافة الى ظهور هذا الحزب المنشق ، بروز جماعة يترأسها فرحات بن عياد، انشقت هي الأخرى عن الحزب الدستوري ، وأسست حزبا مستقلا في 13 نوفمبر 1922، سمي بالحزب الحر الدستوري التونسي المستقل[1].

[1] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص ص 233.193.

الفصل الثالث:

التطورات السياسية للحركة الوطنية التونسية

المبحث الأول : الانشقاق داخل الحزب الحر الدستوري التونسي

المبحث الثاني : تأسيس الحزب الدستوري الجديد ونشاط

المبحث الأول: الانشقاق داخل الحزب الدستوري التونسي

فتحت مرحلة الثلاثينات مرحلة جديدة في مسار الحركة الوطنية، فقد أفرزت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تحولات عميقة في صلب المجتمع الأهلي، تجسدت على المستوى السياسي في بروز عناصر قيادية شابة في صفوف الحزب الحر الدستوري سرعان ما تفاعلت مع نتائج السياسية الاستعمارية، وشهدت استقطاب كافة الفئات المتضررة لتأطيرها، متخلية عن آليات العمل السياسي النخبوي الضيق ومبشرة بنجاعة العمل السياسي المباشر.[1]

ولقد كان النشاط الاستعماري قد تطور وتدعم في غضون هذه الفترة ففي سنة1930م كانت السلطات الاستعمارية تبدي تفاعلها بإقامتها احتفالات كان لها الأثر العميق في نفوس التونسيين من ذلك المؤتمر الأفخارستي سنة 1930م وخمسينية بسط حمايتها سنة 1930م ومن جهة أخرى أخذت السلطة تعطي دفعا جديدا لسياسة توطين الفرنسيين واتخذت في هذا الإيطار، اجراءات كان الغرض منها تيسير تجنيس التونسيين بالجنسية الفرنسية وهو ما جعل الوضع متفجرا.[2]

ولقد كانت قضية التجنيس من أهم القضايا الوطنية منذ مطلع الثلاثينيات إذ شنت جريدة العمل التونسي حملة شعواء على هذا القانون ، لما يمثله من خطر يهدد الهوية التونسية العربية الإسلامية، ودعت إلى منع دفن المتجنسين بالجنسية الفرنسية في المقابر

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص103.

[2] المؤتمر الأفخارستي: سنة1930م انعقد بقرطاج فوق هذه الرقعة من البلاد الإسلامية وقد تم اختيار قرطاج باعتبارها عاصمة قديمة للمسيحية في شمال إفريقيا والمهم كذالك أن هذا المؤتمر قد تزامن مع الاحتفالات التي قام بها الاستعمار الفرنسي بمناسبة الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر 1830م، وإصدار الظهير البربري بالمغرب الأقصى في نفس الشهر ماي 1930م، ولذالك اعتبر التونسيين هذا المؤتمر تحديا لمشاعرهم الإسلامية، خاصة وقد تم خلاله توزيع مناشير بالعربية تدعوا التونسيين إلى اعتناق المسيحية، وللمعرفة المزيد، أنظر: كتاب أحمد قصاب، مرجع سابق، ص 532.

الاسلامية، فكثرت المصادمات بين الجماعات الشعبية وقوات الأمن في عديد من المدن التونسية مثل: تونس العاصمة، والمنستير بمناسبة وفاة بعض المتجنسين واضطرت في آخر الأمر إلى تخصيص أماكن لدفن المتجنسين خارج مقابر المسلمين، فكان انتصار كبير أحرزته الحركة الوطنية التونسية بوجه عام، وجماعة جريدة العمل التونسي بوجه خاص.[1]

وهكذا انبعثت الحركة الوطنية التونسية انبعاثا جديدا، وأخذ الحزب يعمل لرص صفوف الحزب الوطني وجمع كلمة العناصر القديمة وعناصر الشباب الجديدة ورأى أن الوقت قد حان لإعادة تنظيم جديد على أسس متينة، فشرع في وضع خطط ملائمة لظروف تلك المرحلة ومسايرة لما اكتسبه الشعب من وعي وطني وتعبئة واسعة.

وكان الدافع لسلوك هذا الاتجاه الجديد،هو ما وقف عليه الحزب الدستوري من نشاط وكفاءة في عناصر الشباب الجديدة ،ولما رأت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري ما أحرزه هؤلاء الشباب من نجاح عقدت مؤتمرا وطنيا عاما، المؤتمر الأول للحزب الدستوري في تونس يومي: 12_13 ماي 1933م مؤتمر نهج الجبل.[2]

أ- مؤتمر نهج الجبل:

لقد كان هذا المؤتمر نتيجة احتجاجات المتفوقين في مارس 1933م ،المناهضة لنشاط جماعة العمل التونسي، بادرت إدارة الحماية بسن أمر 6 ماي 1933م يقضي بوضع الوطنيين تحت المراقبة الإدارية، ورغم تباين المواقف في صلب الحزب اتجاه هذا الأمر فإن جماعة العمل التونسي أصرّت على النهج الذي رسمته وعملت على توحيد مختلف الحساسيات المتمثلة في الحركة الوطنية جبهة واحدة، تلتزم بميثاق يقر بمبدأ السيادة ويعبر عن طموحات الشعب التونسي وفي هذا الإطار تم تنظيم مؤتمر نهج الجبل الذي افتتحه

---

[1] حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004م: ص167.

[2] الحبيب ثامر، هذه تونس، تقديم:الرشيد ادر يس، مراجعة وتحقيق: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي ، لبنان، 1988: ص 149 .

الحبيب بورقيبة، وألقي خطابا لخصه في مقال صدر بجريدة العمل التونسي 15 ماي 1933م.[1]

ب-نتائجه

لقد تولي المؤتمر المنعقد بنهج الجبل بتونس، ضبط برنامج عمل الحزب على أساس استرجاع سيادة الشعب وإقامة برلمان تونسي منتخب بالاقتراع العام وتفريق السلطة وإعادة الحريات العمومية وإجبارية التعليم ، وهي النقاط الأساسية التي يتضمنها ذالك البرنامج، حيث كان رد فعل المقيم العام أعنف من ذي قبل، فقد عطل جميع الصحف الوطنية يوم 27 ماي وحل الحزب الدستوري يوم 31 ماي ولكن سياسة القمع لم تزد المواقف الوطنية إلا تصلبا.[2]

وبعد هذا المؤتمر، قرر المؤتمرون في نهاية أشغالهضم أعضاء هيئة تحرير جريدة العمل التونسي إلى الهيئة التنفيذية للحزب الوطني وهم الدكتور الماطري والحبيب بورقيبة، والطاهر صفر، ومحمود بورقيبة، والبحري قيقة.[3]

وفي هذا الظرف الذي تسيطر عليه أحداث أفريل 1933م ،[4] التي لم تمض عليها بضعة أسابيع تجاوبت ورؤية الحزب الجديدة أحسن تجاوب مع الشعور الأغلبية الساحقة للمؤتمرين ، ففي سنة 1933م كان نتائج السياسة الفرنسية، المتكونة من إجراءات قمع ومن تنازلات شكلية لفائدة الوطنيين أن قربت أولا بين مختلف النزاعات في الحزب الدستوري ثم حل المسائل التكتيكية ففي آخر تلك السنة، انشق الزعماء الجدد الأخوان محمد والحبيب

---

[1] قدادرة شايب، مرجع سابق، ص135.

[2] محمد الهادي شريف، مرجع سابق، ص 537.

[3] حسن حسني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 107.

[4] أحداث أفريل 1933م هي عبارة عن مظاهرات قامت بها الجماهير الشعبية التونسية ضد دفن المتجنسين بالجنسية الفرنسية في المقابر الإسلامية وأقرها الحزب الدستوري التونسي وشملت عدة مدن تونسية مثل بنزرت والمنستير، أنظر:خليفة الشاطر واخرون، مرجع سابق ، ص102.

بورقيبة والدكتور الماطري والمحاميان الطاهر صفر والبحري قيقة عن قيادة الدستور القديمة وجعلوا يقاومونها ليمسكوا بأيديهم مقاليد الحزب.[1]

فقد وجد الماطري ورفاقه أن اللجنة التنفيذية للحزب بعد غياب الثعالبي، وقيادات الحزب الأخرى لم تعد مؤهلة للقيادة وانتهزوا هذه الفرصة باتخاذ سبب يمكن أن يصبح ذريعة لعزل القيادات الأخرى ، وتصدير جماعتهم لقيادة الحزب.[2]

فهذا الصراع بين الجيل القديم والجيل الجديد، تمثل في صراع بين جيل شباب متطلع نحو التجديد والمتأثر بالحضارة الغربية،الذي قرّر الاتصال بالجماهير الشعبية وذالك ما يفسر نجاحه السريع على حساب الجيل القديم الذي حرموا تدريجيا من مؤيديهم الذين تضاءلوا إلى مجموعات صغيرة ،لأن الحزب الدستوري الحر لم يستطع أن يساير التطورات أو يكسب العامة إلى صفه، في غياب مشروع جديد يتماشى وتطلعات المجتمع التونسي.[3]

ولقد كانت مظاهرات 7 أوت 1933م بالمنستير ضد دفن أحد المتجنسين من التونسيين في المقابر الإسلامية والمظاهرات التظامنية ، التي حدثت بين 9_10_ 12 أوت 1933م في عهد المقيم العام الجديد بيروطون[4]،هي بداية التصدع بين قادة الحزب التونسي لأنها كشف عن المواقف الحقيقية لكل طرف تجاه هذه القضية، إذ رأت جماعة جريدة العمل التونسي بقيادة الحبيب بورقيبة في مواقف بقية أعضاء اللجنة التنفيذية بأنها مواقف لا تخدم

---

[1] أحمد القصاب، مرجع سابق، ص122.

[2] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص59.

[3] محمد الهادي شريف، مرجع سابق، ص121.

[4] بيروطون: وهو المقيم العام الفرنسي الجديد الذي وصل إلى تونس يوم 12 ربيع ثاني 1352م / 7 أوت 193م في الوقت الذي كان يرفض فيه المسلمون دفن نصراني في المقبرة المدينة وحاول إجبارهم فعجز فترك الأمر وأخذ يدرس أوضاع البلاد وأظهر أنه يريد القيام ببعض الإصلاحات وأخذ يعمل بمكر.أنظر:محمود شاكر، ص 151.

القضية التونسية، فهي مواقف متخاذلة لا تتسم بالحنكة والدبلوماسية فكانت بداية الصراع، و أولسبب مباشر لهذا التصدع و الانشقاق.[1]

فلما علم بيروطون بالخلافات الموجودة بين قادة الحزب، أراد توسيع شقة الخلاف وذالك باستمالة الزعماء المعتدلين عن طريق بعض إجراءات التهدئة، من ذالك مثلا احداث لجنة مكلفة بإعداد الإصلاحات، وعين على رأس الزيتونة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، المعروف بأفكاره الإصلاحية وأرجع المشايخ الذين عزلوا إلى مناصبهم، وأسرع إلى إحداث مقابر خاصة بالمتجنسين، وأعلن عن توسيع القسم التونسي بالمجلس الكبير وذالك بانتخاب مندوبين مختارين حاملي الشهادات من التونسيين.

ولقد ساعدت هذه التدابير المتخذة من طرف سلطة الحماية ،إلى إظهار الخلافات التي كانت موجودة بين جماعة العمل التونسي ،وزعماء الحزب الحر الدستوري من حيث المزاج،و التكوين الثقافي، وتصور طرق وغايات الكفاح السياسي.[2]

فلقد عمد بعض أعضاء اللجنة التنفيذية (أحمد الصافي وصالح فرحات) ،إلى الاتصال بالمقيم العام ولم يستبعدوا فكرة التعاون مع السلطة الحماية ،على أن يتم تحديد الإتجاه الجديد للحزب على رؤوس الملأ إلا بعد تهيئة الرأي العام التونسي بصورة منظمة. وقد كان البحري قيقة مخالفا لهذا الإتجاه فأعلم بذالك رفقاءه بجريدة العمل التونسي الدكتور ماطري و الاخوان بورقيبة والطاهر صفر فاستنكر أعمال اللجنة التنفيذية وقدموا استقالتهم من الحزب أواخر 1933م.[3]

---

[1] قدادرة شايب، مرجع سابق، ص 134.

[2] أحمد القصاب، مرجع سابق، ص545.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص 103.

وابتداءا من ذالك التاريخ ،انقضي نهائيا على التعاون بين الحزب الدستوري وبين أسرة العمل التونسي التي أسست حزب عمل الشبيبة الدستورية ،وأصبح من الضروري أن تفصل القاعدة بين القدماء والشبان.[1]

وفعلا فالذي كان يفرق بين الزعماء الجدد في الثلاثينيات و سابقيهم الأكبر سنا كان العمل أكثر منه الإديولوجية، فقد قرروا الاتصال بالجماهير ،وأشركوهم في الحركة وعرفوا كيف يؤطرون الطبقات الشعبية ،وذالك هو ما يفسر نجاحهم السريع على حساب المسيرين القدامى. وقد حرموا شيئا فشيئا من مؤيديهم أو تضاءلوا إلى مجموعات محدودة.[2]

المبحث الثاني: تأسيس الحزب الدستوري الجديد ونشاطه.

بعد هذا التصدع والانشقاق الذي قسّم الحزب الى شقين متنازعين ، ذهب كل طرف ينشط من جهته لإقناع اكبر عدد ممكن من الشعب الدستورية، بصحة أرائه وتوجهاته لكسبها إلى جانبه .[3]

وفي نهاية 1934م وقع اجتماع دستوري لبعض الشعب بتونس العاصمة استدعى الأعضاء المنشقون عن اللجنة التنفيذية وإبتدأ الطاهر صفر بخطاب بيّن فيه ان اعضاء اللجنة التنفيذية لا يريدون السير بالحزب في المنهاج الذي اختارته له الأمة في مؤتمر نهج الجبل سنة 1933م. ثم تلاه الحبيب بورقيبة وشرح للمجتمعين سبب تقديم استقالته وبين تعاطف المنشقين مع الشعب وتلبية إرادة الأمة فتحمس الحاضرون وهتفوا بحياة (أولاد بورقيبة، والماطري وقيقة)،وبسقوط الخونة الدجالين.[4]

---

[1] الو جع نفسه، ص 545.

[2] محمد الهادي شريف، مرجع سابق، ص 122.

[3] قدادرة شايب، مرجع سابق، ص170.

[4] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 249.

وبعدما إطمأن المنشقون الى هذه الشعبية التي اكتسبوها في هذا الإجتماع كونوا لجنة وقتية حررت الإستدعاء ،أمضاه كاتبها الوقتي الحبيب بورقيبة ، وجهته لكافة الشعب الدستورية ، ادعت فيه أن أغلبية الشعب ترغب في عقد مؤتمر فوق العادة لحسم الخلاف الذي حدث داخل اللجنة التنفيذية في شأن تطبيق البرنامج السياسي الذي قرره مؤتمر نهج الجبل.[1]

أ-إرساء أسس العمل المباشر والمؤطر

1-مؤتمر قصر هلال وتأسيس الحزب التونسي الجديد 1934

لقد قام المنشقون عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري بعقد مؤتمر قصر هلال في الساحل القريب من مدينة المنستير التي ولد فيها الحبيب بورقيبة .وذلك يوم 02 مارس 1934م.حيث ألقى الحبيب بورقيبة خطابا أوضح فيه الأسباب التي أدت إلى عقد هذا المؤتمر والأهداف المرجوة منه.[2]

وحضر المؤتمر 48 عضو من الحزب الدستوري ،كان من بينهم 18 عضو من المنستير والمهدية وقصر هلال الذين سيطروا على أعمال المؤتمر وكلهم ينتمون إلى منطقة الحبيب بورقيبة ، إنتهى ذلك العمل الذي عرف ب"مؤتمر البعث" ببعث حزب جديد سمي الحزب الحر الدستوري وقد اتفق الجميع على الإحتفاظ بالإسم نفسه للحزب مع إضافة كلمة الجديد،حتى لا تتعرض لهم سلطة الحماية ولا قواعد الحزب القديم وأعلنوا عن مقاطعتهم اللجنة التنفيذية.[3]

---

(1) يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص250.

(2) احمد القصاب، مرجع سابق، ص ص 44،45.

(3) عز الدين معزة، مرجع سابق، ص ص175،176.

ولقد ندّد الشق الراديكالي بخطة اللجنة التنفيذية واعتبرها عاجزة عن تبني مطالب الشعب، [1] وأحلوا مكانها مكتبا سياسيا متكونا من الشبان المثقفين، بقيادة جديدة أطلق عليها اسم الديوان السياسي وقد كان أعضاء الديوان السياسي الجديد على النحو التالي:

- محمود الماطري: رئيسا.
- الطاهر صفر: أمين عام مساعد.
- محمد قيقة: أمين عام مساعد.
- البحري قيقة: أمين مال مساعد.
- الحبيب بورقيبة: أمينا عاما.[2]

وفي الأخير انتخب المؤتمر مجلسا وطنيا يضم عشرين عضو وهم: محمد بوزوتية الحبيب بوقطفة، الطاهر الراشدي، البشير بن فضل، الشاذلي عطاء اللّه ،محمد الجلاصي، محمد بعيزيق، الشاذلي قلالة، الهادي شاكر، محمد قلنزة، يوسف الرويسي، محمد الجربوعي، عبد المجيد بن ذياب، صالح شعبان لعجيمي، محمد الجعايبي، الطاهر بوتورية، صالح العباسي،محمد نبور ،جلول بولعوالي، بلحسن جراد.[3]

خمسة عشر عضو من هذا المجلس يمثلون داخل الايالة والخمسة الاخرين يمثلون تونس العاصمة كما أوكلت لهذا المجلس مهمة مراقبة عمل الديوان السياسي لمنعه من التسلط والاستبداد كما اعد المؤتمرون مشروع نظام داخلي لضبط المسؤوليات وتجنب العودة إلى تجاوزات السابقة ليعرض على المؤتمر القادم بعد تسجيل ملاحظات الشعب عليه.[4]

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق،103.

[2] محمود شاكر، مرجع سابق، ص151.

[3] قدادرة شايب، مرجع سابق،ص141.

[1] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904م-1934م ،تعريب:عبد الحميد الشابي، ط1 المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة) تونس، 1999م، ص ص 569،571.

ولقد كان الاتصال المباشر بالشعب يمثل القاعدة الذهبية للقيادة الجديدة ،ذلك لأن زعماء الحزب الدستو ري الجديد شعورا منهم بنبل المهمة التي يضطلعون بها سيتعهدون بتثقيف الشعب، وتحريك سواكنه،وإرجاع شهامته ،وتوعيته بحقوقه، وبث روح الحماس والتضحية في نفسه ، ثم إن الحزب الجديد لا يستثني أيّة فئة من فئات الشعب ،فهو يعتبر نفسه من أول وهلة حزب الشعب التونسي "بتمامه وكماله".

أما تنظيم العمل السياسي، فهو يرتكز على مبادئ دائمة قد سبق أن حددها ميثاق سنة 1933م ولكنه يستعمل وسائل مرنة تتلائم مع الظروف والاطراف وردود فعل الخصم ومقتضيات الواقع ،وهو يرمي إلى إبقاء الشعب التونسي في حالة تعبئة مستمرة.[1]

إن ميلاد الحزب الدستوري الجديد ، كان إمتدادا للحزب الدستوري القديم ولم يكن إنقطاعا له وبالتالي وجد الحزب الجديد أرضية إرتكز عليها ووجهها لمرحلة تاريخية جديدة حيث أصبح القوة الفاعلة في الحركة الوطنية التونسية ولقد تحول بورقيبة إلى زعيم كبير وأصبح يعرف بالمجاهد،[2] فقد كان ذكيا في توحيد أركان حزبه الناشئ الجديد الحزب الدستوري الجدديد فحاول أن ينزل الى الطبقة الشعبية لكي يجند رجال لصالح الحزب دون أن يهمل النخبة المثقفة ، وأخذ الحبيب بورقيبة بالقيام في جولات لزيارة مدن وقرى البلاد وعرض برنامج حزبه الشعبي ،وإختار العناصر الاساسية المطلوبة في التنظيم الحزبي ، وكان يربط بين التقدم الاجتماعي والتحرر السياسي ، وهو ابن الطبقة الوسطى ورجل القانون والداعي الى الدستور الذي يتماشى مع الدستور الفرنسي. [3]

فنشاط الحبيب بورقيبة وجماعته إمتد إلى كامل البلاد ،وشنّوا إضرابات متكررة شلّت الحركة بأسواق العاصمة كما اقترح الحزب مقاطعة البضائع الفرنسية ،والإمتناع عن دفع

---

[1] أحمد القصاب، مرجع سابق، ص ص547،548.

[2] زهير الذواودي، تحولات العمل التونسي في السنوات الثلاثين 1929م-1939م،ط1 الاطلسية للنشر، تونس،2003م.ص49.

[3] مفيد الزيدي، مرجع سابق ،ص 89.

الضرائب وذلك لإجبار سلطة الحماية على التفاهم مع الحزب الدستوري الجديد وتحقيق مطالبه المتمثلة بالدرجة الأولى فى وضع دستور يضمن للشعب التونسي حكمه الذاتي ويسير شؤونه بنفسه[1]،مطالبا بفصل السلطات وحرية الإجتماع والتعبير والنشر لكل التونسيين ،وقد تضمنت مطالبه ثمانية نقاط أساسية هي:

-تأسيس مجلس استشاري يتكون من أعضاء تونسيين و فرنسيين منتخبين بالإقتراع العام،له السيادة الكاملة في وضع برنامج أعماله، وله إختصاصات واسعة فيما يخص الميزانية .

-تأسيس حكومة مسؤولة أمام المجلس.

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

- دخول التونسيين في جمع الوظائف الإدارية يشترط ان تتوفر فيهم الضمانات الثقافية والاخلاقية المتوفرة لصالح الاروبيين على حساب المترشحين الفرنسيين.

- المساواة في اجور الموظفين ذوي القدرات المتساوية في الوظائف المتشابهة دون تمييز لصالح الأروبيين على حساب المترشحين الفرنسيين.

- تنظيم بلديات منتخبة.

- حرية الصحافة والإجتماع وتأسيس الجمعيات.

-مشاركة التونسيين في شراء أسهم الأراضي الزراعية وأملاك الدولة.[2]

إن مطالب الحزب الدستوري الجديد ،ترتكز أساسا على إبعاد نفوذ سلطة الحماية خاصة في الجانب التنفيذي والتشريعي والمالي ،هذه المطالب والأساليب كانت تختلف تماما عن إستراتجية الحزب الحر الدستوري، الذي تقوقع على نفسه ولم يستطع تطوير آليات نضاله ومشاريعه،بينما إستطاع الحزب الجديد أن يثبت خلاياه عبر كامل البلاد التونسية،

---

[1] عز الدين معزة ،مرجع سابق،ص180.

[2] قدادرة شايب، مرجع سابق، ص،93.

وذلك بالرغم من السياسة التعسفية التي لجأ إليها المقيم العام بيروطون، المعروف بكراهيته لقيادة الحركة الوطنية ،فهذا النشاط النضالي الوطني هو ما أقلق المقيم العام الفرنسي فلجأ إلى استعمال القوة والترهيب.[1]

2-استبشار السلطات الاستعمارية بانقسام الحركة الوطنية وعملها علي توسيع شقة الخلاف :

لقد سعى المقيم العام الفرنسي الطاغية بيروطون، عن طريق الوعود الكاذبة والخبيثة أن يلوح ببعض الإصلاحات الطفيفة التي أدت إلىإذكاء روح الفتنة و الخلاف ظنا منه بانه يستطيع إخماد نشاط الحركة الوطنية. [2] فقام في بداية شهر ماي 1934م بزيارة مدينة المنستير والساحل التونسي،واستدعى الحبيب بورقيبة و جماعته و أخبرهم أن الاقامة العامة قد رخصت لهم إصدار جريدتين بالعربية و الفرنسية ، وقد تمكن الحزب الجديد بفضل ذلك من بث أفكارهو أراءه، وكانت تلك هدية من المقيم العام لنشر أفكار الحزب و سياسته و لم تكن الصحافة هي الوسيلة الوحيدة التي نشر بها الحزب الجديد دعايته، بل نشرها أيضا عن طريق التحولات التي كان يقوم بها أفراده لمقاومة أعمال اللجنة التنفيذية و رمي سياسة أصحابها بالتدجيل و الفساد .[3]

و عوضا أن يسدد الدستوريون الجدد و القدامى سهامهم الى صدر الاستعمار الفرنسي، رموا بها بعضهم البعض وطعنوا الشعب التونسي في وحدته وانتقلت الحرب الى صفوف أبناءه ،وقد علقت جريدة الارادة بتاريخ 3 جويلية 1934 م متأسفة على الشقاق الواقع بين الدستورين والذي أصبح الشعب التونسي من جراءه فريسة للنزاع المتجدد بلا هوادة. [4]

---

[1] عز الدين معزة، مرجع سابق، ص،181.

[2] الطاهر عبد اللّه، مرجع سابق، ص،62 .

[3] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص،253 .

[4] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص،254.

لكن سياسة المقيم العام مع الحزب الجديد سرعان ما تغيرت لمجرد أن أدرك خطورة هذه الحركة على الاستعمار الفرنسي ، فألقي القبض على قادة الحركة و تم اعتقال أبرزهم ببرج القصيرة[1] في صحراء الجنوب الفرنسي و كان من بين هؤلاء الحبيب بورقيبة، يوسف الرويسي ، الحبيب بوقطفة ، الهادي شاكر و صالح بن يوسف وغيرهم من أقطاب الحركة الوطنية التونسية أما محمود الماطرى فاعتقل في بن قردان على الحدود الشرقية التونسية الليبية[2].

ب-مظاهر الصمود الوطني 1934م-1939م:

على اثر نفي القيادة الدستورية بالجنوب التونسي، اندلعت موجة من المظاهرات و الاضرابات الاحتجاجية شملت مختلف أنحاء البلاد في الفترة المتر اوحة بين 3 و 28 سبتمبر 1934م .أدت الى صدامات دموية ببلدة المكنين يوم 5 سبتمبر نتج عنها 5موتى وعدد كبير من جرحى شارك فيها ما يزيد عن ألفي متظاهر، و انضمت أعداد أخرى من بلدة قصر هلال المجاورة رافعين العلم الوطني ومنادين بإطلاق سراح القادة الدستوريين[3].

كلما زاد تعنت السلطة الفرنسية اشتد رد فعل الشعب التونسي، وازدادت مقاومته وكانت اعتقالات مستمرة في صفوف العاملين طيلة هذه المدة، لكن السلطة الفرنسية في آخر الأمر أبدت سياستها هذه المرتكزة على استعمال القوة و العنف، قد منيت بالفشل خصوصا وقد اشتد الضغط على المقيم العام بيروطون من طرف هيئة الحزب التي كانت تعمل في باريس.[4]

أما الحبيب بورقيبة ورغم جميع العراقيل ،استطاع أن يبقى على اتصال بالحزب و بالخصوص في توجيه رسائل الى المناضلين ليحثهم على المثابرة و الوحدة وسعيا الى منع

---

[1] كان الفرنسيون يسمونه برج لوبوف ثم أطلق عليه بعد الاستقلال اسم برج بورقيبة.

[2] قدادرة شايب، مرجع سابق،ص،143.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص 104،105.

[4] قدادرة شايب، مرجع سابق، ص144.

أي اتصال بين بورقيبة والمناضلين قرر بيروطون عزله في أقصى الجنوب التونسي وهدده هو ورفقاءه بابعادهم الى جزيرة مدغشقر ولكن ذلك لم يمنع بورقيبة من توجيه نصائحه وتوجيهاته إلى الشعب والحزب وهي تتمثل في التأكيد على ضرورة مواصلة الضغط وعدم الاستسلام مهما كانت العراقيل والتضحيات.[1]

وبمناسبة الإحتفال بليلة القدر أول جانفي 1935م، تظاهر مناظلوا الحزب بالجامع الأعظم بتونس، مذكرين الباي بالوعد الذي قطعه يوم 4 سبتمبر 1934م بالمرسى بخصوص التدخل لفائدة المبعدين، حيث قرر بيروطون إبعاد سبعة أعضاء من الحزب الدستوري الجديد من بينهم ثلاثة من الديوان السياسي الثاني (الطاهر صفر، البحري قيقة وصالح بن يوسف)، وكذلك محي الدين القليبي عضو اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم، غير ان النشاط الوطني قد استمر مع تشكل الديوان السياسي الثالث برئاسة الشاذلي خير الله ، ولقد إنتظمت يوم 29 مارس 1935م بمدينة تونس مظاهرة للتنديد بسياسة الإضطهاد التي توخاها المقيم العام .[2]

1-تجربة الحوار مع حكومة الجبهة الشعبية تدعم العمل الوطني(1936م-1937م):

تواصلت تأثيرات الأزمة الإقتصادية بالبلاد التونسية إلى حدود أواسط الثلاثينات موفرة الظروف الموضوعية لتصعيد العمل السياسي ،وانفرج الوضع العام نسبيا عام 1936م نتيجة للسياسة التحررية التي سلكها المقيم العام الجديد أرمان جيون (1936م-1938م) إثر انتصار حزب الجبهة الشعبية [3] في الإنتخابات التشريعية الفرنسية ، فقد أفرج عن القادة الدستوريين المبعدين وأباح الحريات العامة وكان الإنفراج بعدما عانت الحركة الوطنية

---

[1] أحمد القصاب، مرجع سابق، ص553 .

[2] قدادرة شايب،، مرجع سابق ،ص 144.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص107.

التونسية من إضطهاد عنيف يعتبر إنتصارا عظيما سجله الحزب الجديد ، وباعثا على سرعة إنتشار الوعي القومي من جديد .

في هذا الظرف تقلدت الجبهة الشعبية [1] الحكم في فرنسا، فبعث هذا الحدث الأمل في نفوس الشعب التونسي ،ورأى الحزب الجديد ان يسلك سياسة التفاهم مع فرنسا في عهد هذه الحكومة اليسارية المعروف عليها مساندتها للشعوب المستعمرة، فأوفد الحزب الجديد الأمين العام بورقيبة الى باريس مرات عديدة خلال سنتي 1936م-1937م للتفاهم مع الحكومة الفرنسية وإقناعها بوجهة نظر الوطنيين من وجوب إرضاء رغبات الشعب التونسي.[2]

لكن حكومة الجبهة الشعبية هي الاخرى خيبت الظن بعد أن سلكت نفس السياسة التي سلكتها الحكومات الفرنسية، التي سبقتها علي إختلاف الوانها السياسية ، وهي سياسة إعطاء الوعود التي لا تنفذ ولا يقصد منها غير تخليد الشعب وربح الوقت وأول إجراء قامت به هو إرسالها للوزير بيير فينو(pierre vienot) إلى تونس وبعد دراسته الحالة هناك أعلن عن وجوب إصلاح الإدارة التونسية، هذا التصريح إنما هو سياسي أكثر منه عملي، لأنه من جهة لا يلبي طموحات الشعب التونسي ورغبته في تسيير كامل شؤونه.[3]

وبالتالي رأى الحزب أنّ سياسة التفاهم مع فرنسا لا تجدي نفعا ، لكنّه لم يقطع جسور التواصل معها ، كما أنّه رفض المصالحة مع الحزب الدستوري القديم، ولذلك قرّر عقد مؤتمر عام بتاريخ 31-10-1937 م ،بنادي الحزب بنهج التر يبونال[4] حضره مندوبو الحزب من كل البلاد الى جانب الضيوف.

---

[2] ترأس الجبهة الشعبية في فرنسا عام 1936م الزعيم الإشتراكي بلوم فيوليت.أنظر الموسوعة العربية العالمية.

[2] الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص 135.

[3] قدادرة شايب، مرجع سابق ،ص 145.

[2] التريبونال: هي المحكمة المختلطة لفض النزاعات بين التونسيين وغيرهم من سكان البلاد التونسية

تم في هذا المؤتمر إتخاذ قرارات في غاية الخطورة لمجابهة الاستعمار بالعنف، ونتيجة لما ترتب عن ذلك من تضحيات وقع خلاف بين رئيس الحزب الدكتور محمود الماطري، الذي رفض اللجوء للعنف كوسيلة لتحقيق الاستقلال وبين الحبيب بورقيبة الامين العام للحزب ،قدم الماطري استقالته من الحزب ويقول الحزبيون القدامى وبعض الحزبيون الجدد الذين إنشقوا عن الحبيب بورقيبة ان جو العنف الذي ساد المؤتمر وقرارته الراديكالية لم يوافق عليها رئيس الحزب الدكتور الماطري [1] والتي كانت ستهدف بالدرجة الأولى اقصاء الماطري من رئاسة الحزب وإضعاف الحزب الدستوري القديم ورئيسه عبد العزيز الثعالبي .

2-أحداث أفريل 1938م:

في أوائل سنة 1938م وعلى إثر الإضطرابات وموجة الإضطهاد الإستعماري التي وصلت تأثيراتها إلى تونس ، وقعت أول مواجهة بين الجيش الفرنسي والجماهير في مدينة بنزرت استشهد وجرح فيها العديد من المواطنين .حيث دعت قيادة الحزب الدستوري الجديد في مارس 1938م الى عدم الخضوع، حيث تفرق أعضاء المكتب السياسي داخل البلاد لتهيئة الشعب للكفاح ، وقد جال بورقيبة في عدة جهات من البلاد محرضا الشعب التونسي على مواجهة السياسة الاستعمارية.[2]

فما كان من قيادة الحزب الدستوري الجيد الاّ أن دعت في شهر مارس سنة 1938م المجلس المركزي للحزب ليصادق على قرارات المؤتمر التي تدعو الى عدم الخضوع للقمع الاستعماري ، وقد توزع أعضاء المكتب السياسي داخل القطر لتهيئة الشعب على الكفاح والصمود .وقد دارت معارك دامية بين المواطنين والقوات الاستعمارية،[3] في كامل البلاد

---

[1] قدادرة شايب، مرجع سابق،ص 145.

[2] عز الدين معزة، مرجع سابق، ص187.

[3] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص66.

التونسية واعتقل زعيمين من الحزب الدستوري الجديد هما الدكتور بن سليمان وصالح بن يوسف الاكثر نشاطا في الحزب .

وفي يوم الجمعة صباحا 8 أفريل 1938م توجه اطارات الحزب الجديد الي المقيم العام بمظاهرات اخرى اكثر حدة، والتي نظمت في اليوم الموالي 9 افريل 1938م وقعت احداث دامية أطلق فيها الجنود الفرنسيون الرصاص على المدنيين العزل ، وقد جاءت هذه في سياق تصاعدي باتجاه المواجهة بين الحزب الجديد وسلطة الحماية ، ولقد اعتقلت فرنسا الألاف من مناضلي حزب الدستوري الجديد على راسهم الحبيب بورقيبة بتهمة التامر على امن الدولة .[1]

وغصت السجون والمعتقلات بالوطنيين، وانتشر الجيش الفرنسي في البلاد يعذب الاهالي، ويضطهدهم ويعتدي عليهم في الشوارع ،ولقد قرر الشعب التونسي إثر حوادث افريل 1938م الداخلية ان يقابل العنف بالعنف، فدخلت الحركة الوطنية التونسية بزعامة الحزب الجديد في طور من المقاومة .

وبعد ما حل بالحزب الدستوري الجديد من إضطهاد وسجون وتصفيات عاد الدكتور ثامر[2] من فرنسا لتولي الحركة الوطنية بعد فترة المحن التي عانت منها وكان الدكتور ثامر بما يتصف به من حركة دائمة وتضحية صامتة لا تعلن عن نفسها بالأقوال بل بالأعمال أعطت الحركة الوطنية دما جديدا واستمرارية في النضال فكان العقل المسير للحركة فهو الذي قام باعادة تنظيم الحركة وتشكيل خلاياها السرية وبعث فيها الحياة من جديد.[2]

ولقد نظم الحزب مظاهرات في الشوارع احتجاجا على سلطة الحماية وتصرفاتها تجاه المناضلين حيث نظم مظاهرة ميناء تونس إمتدت الى مدينة تونس العاصمة وذللك بمناسبة قدوم ايرك ليبون طالبين منه بعدما استقبلوه بالورود إطلاق سراح بورقيبة، أعجب المقيم

---

[1] عز الدين معزة، مرجع سابق، ص187.

[2] الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص67.

العام الجديد بذلك الاستقبال والمظاهرة السلمية ووعد بتخفيف القمع وسمح لبعض الجرائد بالصدور مثل جريدة "تونس الفتاة".

في هذا الوقت كانت تقرع فيه طبول الحرب العالمية الثانية، حيث أظهرت ايطاليا مطامعها في تونس، وارسلت فرنسا رئيسها اداوارد دلاديبه في جانفي 1939م لإظهار تمسكها بتونس فلجات فرنسا إلى سياسة القمع كعادتها .

هذه الأحداث مكنت الحزب الدستوري الجديد، ان يتصدر وبجدارة قيادة الحركة الوطنية التونسية ضد الاستعمار وأصبحت له شعبية كبرى في اوساط الجماهير.[1]

[1] عز الدين معزة، مرجع سابق، ص190.

خاتمة

من خلال الدراسة التي قمنا بها، نلاحظ أنّ تجذّر النشاط الوطني التونسي كان منذ الوهلة الأولى التي فرض فيها التواجد الفرنسي الإستعماري نفسه على أرض الوطن ، لكنه ما لبث إلا وشهد بروز حركة وطنية مناوئةكان لها ردّ فعل قوّي بالرغم من أنّها كانت في بداية مراحلها الأولى .

وبالرغم من علمنا أنّ إيديولوجية الحركة الوطنية التونسية لم تكن محدّدة بين سنوات (1881-1920) . إلاّ أنّها تميّزت بظهور اتجاهات مختلفة مثّلت بوادر نشأتها ، وتمثّلت في الحركة الفكرية التي استمدّت جذورها من الحركة الإصلاحية ، لذلك اتّسم نشاطها في بداية ظهورها باتجاه ثقافي وآخر اجتماعي سرعان ما أخذ نشاطه بُعدا سياسيا ، حيث أنّه ساهم في تكوين حركة الشباب التونسي، التي جمعت بين العناصر الزيتونية ، وبين النخبة المتعلمة في المدارس الفرنسية، و التي كانت تؤمن بأنّها قادرة على تسيير شؤونها بنفسها وبدأت تروّج لأفكارها عن طريق إصدار ها لجريدة التونسي المطالبة بحقوق التونسيين، السياسية والإدارية والثقافية، فبرز أصحابهاعلى رأس أحداث وطنية وإسلامية واجهوا من خلالها سلطة الحماية، وبأسلوب مباشر من أساليب الصراع العسكري ، لكنّها سرعان ما تعرضت إلىهزّات استعمارية عنيفة أدّت إلى قمع هذه الحركة ونفي البارزين من أعضائها.

لكن وبالرغم من كلّ هذه الإجراءات التعسفية إلاّ أنّ أعضاء الحزب واصلوا نشاطهم السياسي، الذي ظهر كنتيجة للأوضاع السائدة على المستوى الداخلي والخارجي ،وعملوا على تحقيق أهدافهم في إطار الحزب المنظم، ولذلك قاموا بتأسيس الحزب الدستوري التونسي الذي عمل على مستويين:

- تقديم العرائض وإرسال الوفود إلى كل من مؤتمر الصلح، وسلطة الباي، والسلط الفرنسية بفرنسا وتونس .
- تأسيس الجرائد والجمعيات التي روّجت لأفكار الحزب و مبادئه .

وبهذا يمكن القول أنّ الحزب الدستوري لعب دورا كبيرا في التعريف بالقضية التونسية وكسب تأييد عريض لها، حيث أنّه انتهج سياسة تعاون مع سلطة الباي، وكذلك مع اليساريين ، الذين عملوا مساندته ، ودعم قضيّته ، من خلال محاولة تحقيق مطالبه .

غير أنّ تصدّع الحزب الإشتراكي قد أحدث انشقاقا في كيان الحزب ، الذي انقسم أعضاؤه بين من طالبوا بحكم ديمقراطي دستوري، وبين من طالبوا بالحصول على إصلاحات تدريجية تتحقق في إطار الحماية .

لقد عملت السلطات الفرنسية على استغلال هذه الأوضاع ، وتوسيع شق الخلاف، بإصدارها لمرسوم إصلاحات 1922م ، الذي تمّ بموجبه تأسيس الحزب الإصلاحي من طرف مجموعة من المعتدلين ، بينما أسّست مجموعة أخرىالحزب المستقل ، وتوّج الخلاف بتأسيس الحزب الدستوري الجديد عام 1934م، الذي تعود أصوله إلى تكوين أصحابه في المدارس والمعاهد الفرنسية العليا ، إلاّ أنّهم أصبحوا دستوريين بالمعنى الأصلي للكلمة ، حيث أنّ ميلاد الحزب الدستوري الجديد ، كان امتدادا للحزب الدستوري القديم ، و لم يكن انقطاعا له ،حيثأنّ جذور الحزب الدستوري القديم كانت بمثابة الأرضية التي قام عليها الحزب الدستوري الجديد ، وارتكز عليها ، و وجّهها لمرحلة تاريخية جديدة ، وبذلك أصبح القوة الفاعلة في الحركة الوطنية التونسية .

الملاحق

الملحق 01: معاهدة باردو [1]

معاهدة باردو

نسخة من الشروط الواقعة بين الدولة
الفرنساوية القديمة وبين الدولة التونسية
المؤرخة في 12 ماية 1881 نصها :

الحمد لله.

أما بعد فانه لما كان مراد الدولة الجمهورية الفرنساوية والدولة التونسية منع إعادة الاضطراب الذي وقع في المدة الأخيرة بحدود الدولتين وبشطوط المملكة التونسية وإبطال ذلك على الأبد وتشديد علاقي المحبة القديمة وحسن الجوار عزما على عقد اتفاق للغرض المذكور ولمصلحة المتعاقدين ولذلك عيّن رئيس الجمهورية الفرنساوية الجنرال بيار وفوض له الأمر فاتفق مع وليع الشأن حضرة باي تونس على الشروط الآتية :

الفصل الأول :

إنّ معاهدات الصلح والودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة الآن بين دولة الجمهورية الفرنساوية وحضرة وليع الشأن باي تونس أجدد وأكد بوجه صريح.

الفصل الثاني :

ولتسهيل إتمام الأعمال التي قصدت بها دولة الجمهورية الفرنساوية بلوغ الغرض الذي عزم عليه المتعاقدان رضيت حضرة وليع الشأن باي تونس بأن السلطة العسكرية الفرنساوية تتبوأ الجهات التي ترى لزومها لتوطيد الأمن والراحة بالحدود والشطوط وترحل عنها عندما يتبين للسلط الحربية الفرنساوية والتونسية معا أن الادارة المحلية قادرة بمفظ الراحة على الاستمرار.

---

[1] علي المحجوبي، إنتصاب الحماية الفرنسية على تونس ، تعريب عمر بن ضو، ط1، دار سراس للنشر، 1993، ص152.

الفصل الثامن :

تجعل غرامة حربية على العروش العاصية التي باخمود والشطوط" ويحدد هذا بقية اتفاق في تعيين مقدارها وكيفية استخلاصها وتكون دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس مسؤولة بذلك.

الفصل التاسع :

وبوقاية بلاد الجزاير التي تملكها دولة الجمهورية الفرنساوية من جلب السلاح والذخاير الحربية «كتيبانده» تعهدت دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس بمنع إدخال الأسلحة والمهمات الحربية من جزوا جربة وبرسى قابس وغيرها من المراسي التي بجنوب المملكة.

الفصل العاشر :

هذه المعاهدة تعرض على مصادقة دولة الجمهورية الفرنساوية وستحل المصادقة بسلّم في أقرب وقت ممكن لحضرة رفيع الشأن باي تونس.
حررت بالقصر السعيد في 12 ماي سنة 1881.

قصر السعيد 12 ماي 1881
محمد الصادق باي
الجنرال بيار

[1] علي محجوبي، مصدر سابق، ص 153

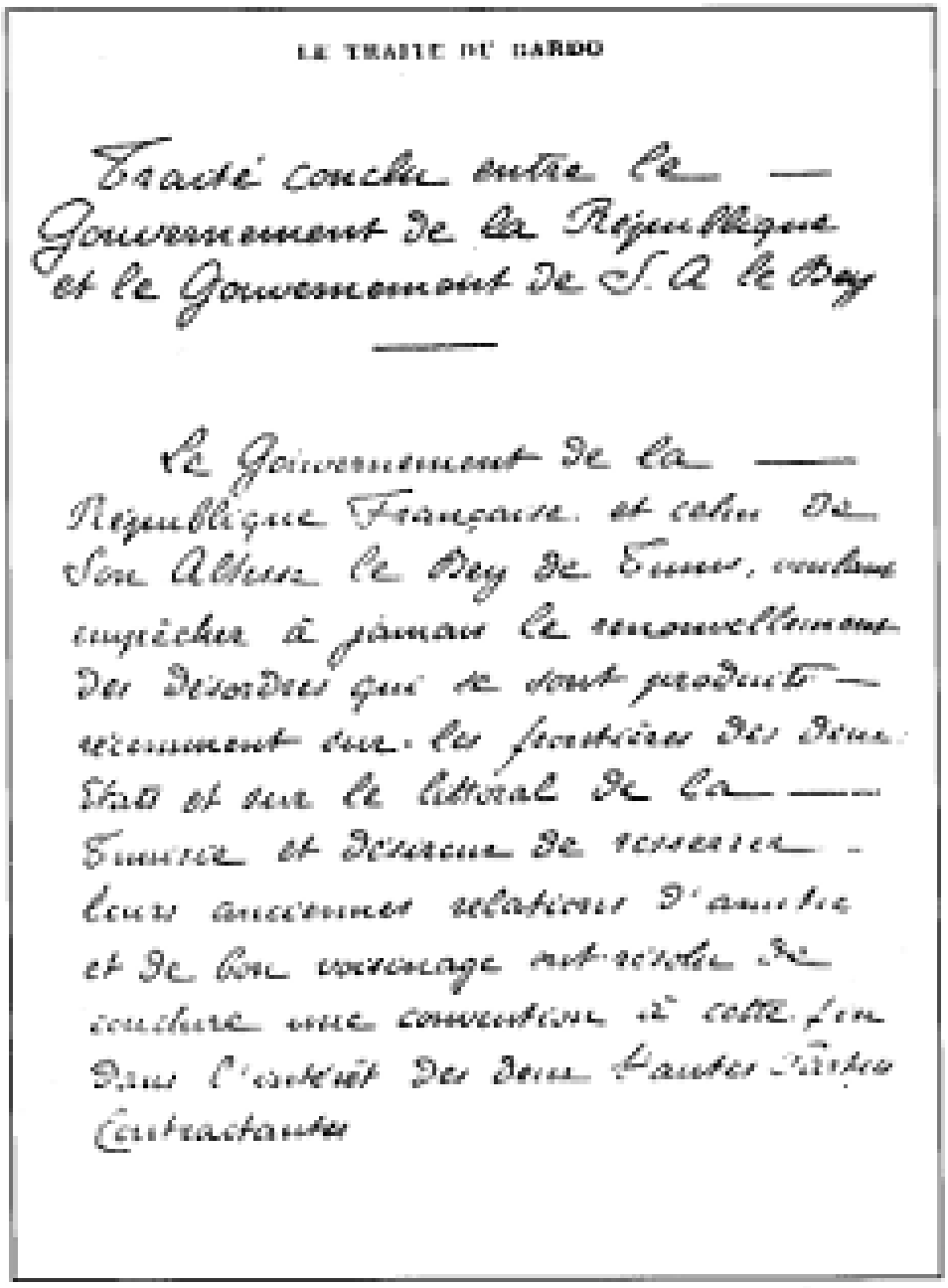

LE TRAITE DU BARDO

Traité conclu entre le
Gouvernement de la République
et le Gouvernement de S. A. le Bey

Le Gouvernement de la
République Française, et celui de
Son Altesse le Bey de Tunis, voulant
empêcher à jamais le renouvellement
des désordres qui de divers prétextes
récemment sur les frontières des deux
États et sur le littoral de la
Tunisie et désirant de resserrer
leurs anciennes relations d'amitié
et de bon voisinage ont résolu de
conclure une convention à cet effet
Dans l'intérêt des deux hautes Parties
Contractantes

معاهدة باردو (12 ماي 1881)

[1] خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، د ط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 86.

En conséquence du rétablissement de la République Française, il a été passé entre Son Excellence le Général Brossard, Ministre de la Guerre d'une part et Son Altesse le Dey d'autre part les dispositions suivantes.

Article 1er

Les traités de paix, d'amitié et de commerce et toutes autres conventions existant actuellement entre la République Française et Son Altesse le Dey de Tunis sont expressément confirmés et renouvelés

Article 2

En vue de faciliter au Gouvernement de la République Française l'accomplissement des engagements qu'il doit prendre pour obtenir de sa part le retrait des troupes [illegible]

الملحق 02 : إتفاقية المرسى [1]

اتفاقية المرسى

8 جوان 1883

الحمد لله،

اتفاق بين فرانسا والقطر التونسي

لتحديد العلائق الكائنة بين

هذين القطرين.

لمّا كانت عناية حضرة الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية في القطر التونسي وفقا لأحكام العاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881 وكانت حكومة الجمهورية راغبة خالص الرغبة في تحقيق مراد حضرته توثيقا لعرى الوداد المبرم الكائن بين القطرين العاهرين أتفق الفريقان على عقد اتفاق بخصوص هذا الشأن. واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك على مسيو بيار بول كمبون وزير المقيم بتونس الممتاز بنيشان الشجيرة مرصع من صنف أوفيسيه ونيشان العهد ونيشان الاستحقار من الصنف الأكبر.. الخ، ... الخ، فقدم الوزير المومأ إليه الطرزات المؤذنة باعتماده في هذه الخطة وإذ وجدت في تمام الاحكام والانتظام أبرم مع حضرة الباي المعظم الشروط المبيّنة في الفصول الآتية :

الفصل الأوّل :

لما كان مراد حضرة الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنسوية القيام بمأمولها تكفّل بإجراء الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها.

الفصل الثاني :

الحكومة الفرنسوية تضمن قرضا يعقده حضرة الباي المعظم لتحويل أو لدفع الدين الموحّد البالغ 125 مليون فرانك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز قدره

[1] علي محجوبي ، مصدر سابق، ص154.

17.550.000 فرانك ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك. وقد تعهّد حضرة الباي المعظم أن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب الإيالة التونسية دون اذن الحكومة الفرنسايية.

الفصل الثالث :

يأخذ حضرة الباي المعظم من مداخيل المملكة : أوّلا المبالغ اللازمة للإقامة بمقتضيات القرض الذي تضمنه فرانسا. ثانيا راتبه السنوي الشخصي وقدره مليونان من الفرانكات التونسية، أي 1.200.000 فرانك وما زاد على ذلك يعيّن لمصاريف إدارة الإيالة ودفع مصاريف الحماية.

الفصل الرابع.

هذا الاتفاق مكمّل ومثبّت للمعاهدة المؤرخة في 12 من شهر ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التثبيت والتكميل ولا تغيّر به الترتيب التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الحماية الفرنسية.

الفصل الخامس :

يعرض هذا العقد على الحكومة الفرنسايية لتوقعه ويتعاد صيغة التوقيع إلى حضرة الباي المعظم بما أمكن من السرعة.
وإيذانا بصحة ما تقدّم حرّر هذا الرّسم وختمه المرقمان بخصوصهما.

بول كامبون
محمد الصادق باي

[1] علي محجوبي ، مصدر سابق، ص 155..

الجائزة الرسمي 83 جوان 1883

[1] خليفة الشاطر ، مصدر سابق، ص 83

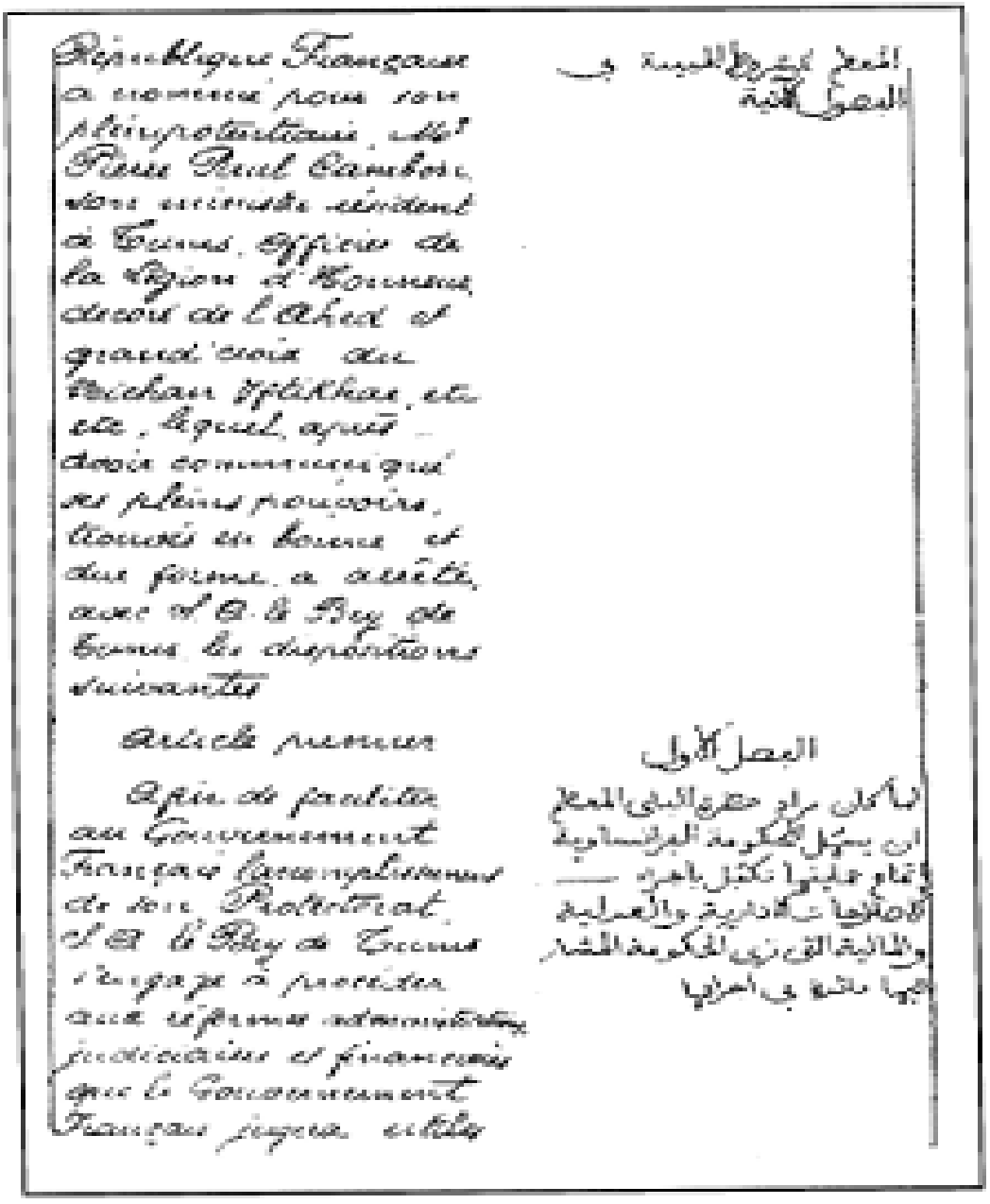

الفصل الأول

لما كان من حق الباي المعظم ان يسهل الحكومة البرنسالية اتمام جميع ما تكفل باجرائه من الاصلاحات الادارية والعمرانية والمالية التي هي الحكومة المشار اليها ناشطة في اجرائها

Article premier

Après de paroles du Gouvernement Français Reconnaissance de son Protectorat S.A. le Bey de Tunis s'engage à procéder aux réformes administratives judiciaires et financières que le Gouvernement Français jugera utiles

(الجريدة الرسمية 8 جوان 1883)

[1]خليفة الشاطر ، مصدر سابق، ص 85.

الملحق 03: [1]

البشير صفر (1813-1856)

[1] خليفة الشاطر وآخرون، مصدر سابق، ص 67.

الملحق 04: [1]

مقتطفات من خطاب البشير صفر في حفل تدشين "دار الشكلية"

يوم ... مارس ...

" يا جناب الوزير،

إنّ المسلمين بهذه الدّيار يقدّرون ما قامت به دولة الحماية من الإصلاحات النافعة حق قدرها، ويسرّهم أيضا ما يرون من المساعي الدولية في توسيع دائرة الأهالي الخيرية، غير أنّ همومهم تكون أهمّ وأشمل لو أضافت الدولة إلى عنايتها الحالية بإغاثة المصاب العناء جديدا بالنظر في الوسائل التي تحفظ التونسي من الوقوع في هوّة الفقر والخراب. فإذا فتحت للأهالي أبواب التعليم الصناعي والتجاري والزراعي، وإذا أحيطت اليد العاملة الإسلامية بسوار من العناية الدولية، وإذا رفعت الصنائع المحلية بالوسائل الجمركية وغيرها، وإذا بقيت الأملاك الأهلية بأيدي أربابها، فإذا تمّ جميع ذلك، فالظاهر يا جناب الوزير أنّ وطأة الفقر المُلِمّ الآن بالعيلات التونسية تخفّ عن عاتقها كثيرا إن لم تظل تزول بالكلية. وأملنا وطيد في أنّ دولة الحماية لا تلبث أن تتوّج بالعاقبة تلك التدابير بهكل الترقيات التي أحسنت بدايتها في هذه الدّيار، وبذلك تنال محبوبية التونسيين خصوصا وعموما واستحسان المسلمين عموما (...)"

عن جريدة "الحاضرة" بتاريخ 20 مارس 1909

[1] خليفة الشاطر ، مصدر سابق، ص 70.

الملحق 05:[1]

الشباب التونسيون يحرقون بأنفسهم

(...) يتصور بعض الناس أن "الشباب التونسيين" هم من أحفاد الأتراك الذين لا تربطهم علاقة عرق بالعناصر الأصلية ويتصور آخرون أنهم ضباط بدون جنود أو بحرة غاضبين، أو أشخاص مهجورون بسبب تدهم للسلطة. والواقع أن "الشباب التونسيين" هم هؤلاء الشباب الذين تلقوا تعليما فرنسيا اما في ثانوية كارنو أو في المعهد الصادقي أو في المعهد العلوي، وهم اليوم موظفون- فواد وحلفاء ومزجون في مختلف الإدارات- أو محامون وتجار وفلاحون. وهم أيضا عشرة كما يحلو للبعض أن يقول، ولكنهم يكونون مجموعة تضم ما بين ألف وألفين وخمسمائة شخص، ويزداد عددها كل يوم بانضمام المتخرجين الجدد من المدارس إليها (...).

Le Temps

[1] خليفة الشاطر، مصدر سابق، ص 73.

الملحق 06: [1]

محمد الأحمر (1858-1923)

[1] مصدر سابق ، خليفة الشاطر وآخرون، ص 69.

الملحق 07:[1]

علي باشا حسانيه (1874-1918)

[1] مصدر ، خليفة الشاطر وآخرون، ص 70.

الملحق 08: [1]

عبد العزيز الثعالبي (1874-1944)

[1] خليفة شاطر ، مصدر سابق، ص 70.

الملحق 09: [1]

إن جريدة «التونسي» هي أول جريدة فرنسوية أنشأها التونسيون في الإيالة (...) وسيكون «التونسي» لسان حالهم حتى يحين اليوم الذي لمنحهم فيه الحماية رفع أصواتهم بالدفاع عن حقوقهم أمام مجلس نيابي.

فهذه الجريدة التي تديرها وتحررها ستتكفل لقرائها بالتعريف بأفكارنا وبحسن نوايانا نحو الوطن وساكنيه ولذلك كتبت على نفسها (...) أن تقاوم بأصدق لهجة كل مظلمة واعتداء يحيطان بمواطنينا بدون أن تسعى في إخفاء معايبهم. وستبذل أقصى ما يمكن من الجهد في درس المشاريع التي تهم الأهالي بأدق طريقة وكذا كلما يعود بالنفع على جميع الأهلين هذه الديار.

(...) وسنضع في مقدمة مطالبنا مسألة التعليم العام التي يتوقف عليها حياة أو موت التونسيين إذ يؤلمنا كثيرا أن نرى تسعة أعشار مواطنينا لا يزالون تائهين في غياهب الجهل بعد مضي نحو ربع قرن على الاحتلال الفرنسي وإن إصلاح التعليم بكيفية تلائم حالة الشعب قد أصبح حتما. وعلى فرنسا الديمقراطية أن تراعي شعائرها وأديانها الحرة في جعل التعليم الابتدائي مجانا وجبريا في جميع أنحاء المملكة.

كما أننا سنشتغل بغرض مسألة تسهيل أسباب مزاولة العلوم الثانوية على الحكومة الحامية ومطالبتها بتنشيط نخبة التلامذة الذين ظهر اجتهادهم وتأكد نجاحهم على مزاولة العلوم العالية لتتم لنا بهذه الطريقة تربية رجال أكفاء يمكنهم أن يدركوا الخط الأوفر في إدارة شؤون بلادهم. على أن ذلك لا يأتي فهم إلا متى فتحت في وجههم أبواب الإدارات وسمح لهم بالحق في الاستخدام ولذلك يتحتم علينا أن نطلب بأشد لهجة نسخ القرارات الصادرة بشأن حرمان الأهالي من الدخول في الامتحانات التي تهيئهم للمناصب الدولية والتي لم تبق لهم سوى بعض الخطط الصغيرة مثل الترجمة والحجابة إذ لا مسوغ لهذا الحرمان الذي أصيب به مواطنونا.

أما ما يتعلق بالحالة الاقتصادية فإننا سنحث الحكومة على الاهتمام بنشر التعليم الصناعي والزراعي بين طبقات العملة الأهليين لأن بلادنا مثل بلادنا فتحت من جديد للحركة الاقتصادية يجب أن تكون لأهاليها الرتبة الأولى في إيجاد المصنوعات وغيرها.

ويتأكد البدء في تهيئة اليد العاملة لمباشرة الاشتغال بالمصنوعات العصرية وغيرها عامة كانت أو خاصة.

وإذا وفقت الحكومة إلى ذلك فإنه ينتسى لها انتشال بعض الصنائع اليدوية من الاندثار وذلك بنشر تعليم خاص لتعاطيها وتنشيطهم بمنشاطات رسمية.

وليس ذلك ليتنبا عن التفكير في أحوال الفلاحين من أهل البادية وهم أفقر الطبقات وأشدها عوزا واحتياجا للمساعدات وأجدر بالرحمة والإسعاف. وسنشرع في ذلك بطلب حفظ التجبي وتنظيم وسائل الإسعافات العامة بإحداث مستشفيات وتعيين أطباء معاونين من شبان الأهالي وتأسيس صناديق احتياطية مع عدم إغفال نشر التعليم بينهم وتعميم العدل فيهم والتماس التساهل في معاملة الإدارات لهم.

ونلتمس من الحكومة أن تسمح لصغار الفلاحين الوطنيين ابتياع الأراضي الدولية على نسبة تعينها الإدارة التي لها النظر في ذلك وأن تنشأ لهم مراكز فلاحية بإزاء المراكز الاستعمارية التي للأوروبيين.

أما مسألة العدلية التونسية فإن أهميتها في نظرنا لا تقل عن المطالب التي مرّ بنا ذكرها لأن العدل يعتبر في كل هيئة اجتماعية من أهم وأعز الأمور فيلزم للقيام بذلك أن تؤسس هيئة عادلة متوفرة الشروط.

لأن العدلية التونسية رغما عن الإصلاحات الجمة التي أجريت فيها ولا يجد مكابر إلى إنكارها سبيلا فإنها لم تزل على حالة غير مرضية ما دام المتقاضون لا يجدون أمامها الكفالات اللازمة للحصول على الحقوق.

ولذلك أعدنا على أنفسنا القيام بطلب إصلاحها وتنظيمها بكيفية مدققة تلائم روح مدنية العصر وجعل قوانين لها مدونة يرجع إليها الناس في معرفة الحدود والحقوق والواجبات مع التفرقة بين السلطتين الإدارية والحكمية (...)

منتطفات من افتتاحية العدد الأول من جريدة « Le Tunisien » التونسي في 2 فيفري 1907 يعلق على باقي جانب الفكرة بالعربية جريدة "التونسي" في 8 نوفمبر 1920.

---

[1] خليفة الشاطر، مصدر سابق، ص 80.

قائمة البيبليوغرافيا:

1-الكتب:

أ- **المصـــادر** :

1-الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، تر: شحادى اسماعيل، دط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984.

2-الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، تر: وتقديم سامي الجندي، ط1، دار القدس، بيروت ، 1970م .

3-المدني أحمد توفيق، "**حياة كفاح**" **مذكرات في تونس1905 - 1925**، ج1 ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر،1976 .

4-بن قفصية عمر، **أضواء على تاريخ الصحافة 1860-1970** ،دط ، دار الطباعة المغربية، شارع محمد الطريس 17، تطوان، دت.

5-الحبيب ثامر، **هذه تونس**، تقديم الرشيد إدريس، مراجعة وتحقيق حمادي الساحلي، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، لبنان ،1988 .

6-الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948.

7-جلال يحي، **المغرب العربي الحديث و المعاصر وحركات التحرير و الإستقلال** ،ج3،دط، الدار القومية للطباعة والنشر ، مصر، 1966م.

ب-المراجـــع :

1- الثعالبي عبد العزيز، **من أثاره وأخباره في المشرق والمغرب**، تر: صالح الخرفي ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1995.

2- المحجوبي علي، **انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، تعريب عمر بن ضو، ط1 دار سراس للنشر، تونس،1993 .

3- المحجوبي علي، **جذور الحركة الوطنية التونسية1904 -1934** ، تعريب عبد الحميد الشابي، ط1،المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس،1999 .

4- القصاب أحمد، **تاريخ تونس المعاصر 1956-1881**، تعريب حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس،1986

5- الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة1830 - 1956**، ط 2 ، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1990.

6-الزيدي مفيد، **موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث** ، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان ، 2004م.

7-الذوادي زهير، **تحوّلات العمل التونسي في السنوات الثلاثين 1929-1939م**،ط1، الأطلسية للنشر، تونس، 2003م.

8-الشاطر خليفة وآخرون، **تونس عبر التاريخ**، د.ط، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، تونس، 2005م.

9- بيضون جميل، الناطور شحادة وآخرون ، **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الامل للنشر والتوزيع، 1992م.

10- حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس،2004 .

11- زوزو عبد الحميد ، **تاريخ الإستعمار والتحررفي إفريقيا وآسيا**، دط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003 م.

10-عطا الله الجمل شوقي ، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم ، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، ط2 ، دار الزهراء، الرياض، 2002م.

11- عودة محمد عبد الله ، الخطيب إبراهيم ياسين، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 1979م.

12-قدّورة زهية ، **تاريخ العرب الحديث** ، دط ، دار النهضة العربية ، بيروت، دت .

13-محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال** ، تعريب محمد الشاوش ، ط3 ، دار سراس للنشر، تونس، 1993م.

14-محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب** ، ج14، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت ، 1996م.

15-مناصرية يوسف، **الحزب الدستوري التونسي 1919_ 1934**، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1899م.

16-مناصرية يوسف، **دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين** ، د ط ، دار هومة للنشر والطباعة ، الجزائر، 2014م.

17-ياغي إسماعيل احمد، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر –قارة إفريقية** – ،ج2، دط ،دار المريخ للنشر ، الرياض، 1994م.

2-الدوريـات

1-التكريتي غيلان سمير طه، **الحركة الوطنية التونسية في سنوات مابين الحربين 1918 -1939**،مجلة آداب الفراهيدي ،ع 13 ، ديسمبر 2013م.

2-التيمومي الهادي ، **مساهمة الشرائح الشعبية في الحركة الوطنية :الحزب الدستوري في مدينة تونس 1920-1934**، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي ، ط1 ، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ، بيت الحكمة ، قرطاج،1999.

3-شاوش حباسي ، **محطة في مسار الحركة الوطنية التونسية 1914-1920** ، مجلة الدراسات التاريخية ، ع7 ، يصدرها معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ،1414هـ-1993م

4-عصفور محمد سلمان ، **الحماية الفرنسية على تونس عام1881 والموقف العثماني والأوربي منها** ، مجلة ديالي ، ع 56 ، العراق ، 2012 م .

3-الرسائل الجامعية

1-معزة عز الدين ، "**فرحات عباس والحبيب بورقيبة 1899-2000**" **دراسة تاريخية وفكرية مقارنة** ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، تحت إشراف : عبد الكريم بوصفصاف ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010م.

2-قدادرة شايب ،الحزب **الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة** ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف عبدالرحيم سكفالي ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2007م.

4-الموسوعات:

1-الموسوعة العربية العالمية ، نسخة إلكترونية.

الملخص:

لقد شكلت معاهدة باردو 12 ماي 1881م، بداية الاستغلال الاستعماري الفرنسي إذ أقدمت على إحداث إدارة فرنسية يترأسها المقيم العام الفرنسي، إلى جانب الإدارة التقليدية التونسية التي أصبحت مسخرة لخدمة الإدارة الاستعمارية ولقد أدت سياسة الاستغلال وقمع المواطنين التونسيين في البوادي والمدن إلى نمو الوعي الوطني والقومي لدى الشعب التونسي حيث انطلقوا في إضرابات ومواجهات مع القوات الفرنسية.

حيث تشكلت تنظيمات سياسية ونقابية تونسية طالبت فرنسا بإنجاز إصلاحات داخلية لتلبية مطالب التونسيين ومن أهم هذه التنظيمات الحزب الحر الدستوري الذي أسسه الثعالبي 1920م بالإضافة إلى الحزب الدستوري الجديد الذي أسسه بورقيبة سنة 1934م بعد انشقاقه عن الحزب الليبرالي الدستوري.

هذه الأحداث مكنت الحزب الدستوري الجديد ان يتصدر وبجدارة قيادة الحركة الوطنية التونسية ضد الاستعمار وأصبحت له شعبية كبرى في أوساط الجماهير.

Résumé:

Nous avons formé Pardo traité le 12 mai 1881, le début de l'exploitation coloniale françaiseComme il embarqua sur les événements de l'administration française dirigée par un résident général, ainsi que l'administration tunisienne traditionnelle française, qui est devenu orientée pour servir l'administration coloniale Et il a conduit l'exploitation et de la répression de la politique des ressortissants tunisiens dans la campagne et les villes à La croissance de la conscience nationale et patriotique parmi le peuple de Tunisie, où déclenchent des grèves Et des affrontements avec les troupes françaises.

Où il a formé un organisations politiques et syndicales ont appelé à la France de remplir un réformes tunisiennes Intérieur pour répondre aux exigences des Tunisiens et le plus important de ces organisations Parti constitutionnel gratuit Thaalbi, fondée en 1920 en plus de la nouvelle Partie constitutionnelle, fondée par Bourguiba en 1934 après avoir déserté le Parti libéral constitutionnel.

Ces événements ont permis au nouveau Parti constitutionnel qui mène la direction bien méritée du mouvement national tunisien contre le colonialisme et est devenu sa grande popularité parmi les masses.